الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم التاريخ

العنوان:

الجزائريون في برنامج حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية 1936-1938

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر

من إعداد الطالبتين:
مخلوفي صباح
فنيدس مريم

تحت إشراف الأستاذ
د. عمر عبد الناصر

أعضاء اللجنة:

الأستاذ	الصفة	الجامعة
د. سليم سعيدي	رئيسا	08 ماي 1945 – قالمة
د. عمر عبد الناصر	مشرفا	08 ماي 1945 – قالمة
د. كوثر هاشمي	عضوا مناقشا	08 ماي 1945 – قالمة

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و تقدير

الحمد لله الذي منحنا الصبر و القوة لإتمام هذا العمل المتواضع. كما لا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى من لم يبخل علينا بنصائحه وارشاداته لإكمال هذا البحث، كما نشكر له طول الصبر في تحمل قراءة وتصحيح فصول هذا العمل، إلى أستاذنا ومرشدنا: "عمر عبد الناصر".

نشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عبئ القراءة و التدقيق لإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة التي ساهمت في تحسين هذا البحث. و لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.

كما أنه لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من منح لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد و لو بالكلمة الطيبة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعاننا و وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على خير الأنام أما بعد.

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من علمني الصبر و الثبات ودفعني لدروب العلم و المعرفة، إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى من سعى لأجل راحتي و نجاحي إلى أعظم و أعز رجل في الكون: "أبي العزيز حسن". إلى نبع العطف و الحنان إلى أروع امرأة في الوجود، إلى من ساندتني بدعائها في كل حين، إلى من تشاركني أفراحي و أحزاني و أعانتني على تجاوز الشدائد: "أمي الغالية زهية".

إلى سندي في الحياة، إلى من كانوا ملاذي و ملجئي، إلى أغلى الناس إلى قلبي: أخي العزيز "مهدي" وأخواتي العزيزات: أحلام، إيمان، سمية، نسرين. إلى أصغر برعب في العائلة ابن أختي العزيز "أنس".

إلى رفيق دربي، زوجي الغالي "عبد المالك"، تعبيرا عن شكري لدعمك المستمر و مساندتك لي في هذا العمل منذ البداية و لوقوفك إلى جانبي كي أحقق طموحي العلمي، فشكرا كثيرا على كل مجهود بذلته من أجلي. إلى من أكن لهما كل الاحترام والتقدير والحب، أمي الثانية "حورية" و أبي الثاني "محمد الطاهر" أدام الله عليهما الصحة والعافية والهناء. إلى إخوتي الأعزاء: عبد الله، ندير، منصف. و أختي العزيزة خولة، و البرعمة سجود رزقكم الله من كل خير.

إلى أعز صديقة خديجة وإلى كافة زملاء الدراسة وأخص بالذكر زميلتي العزيزة مريم.

إلى كل من قرأ هذا العمل المتواضع.

صباح

إهداء

الحمد لله الذي رزقني العقل و حسن التوكل عليه سبحانه و تعالى. الحمد والشكر له بفضله واصلت رحلتي الجامعية وها أنا اليوم بعد تعب أنال النجاح والفضل لله، فها أنا أختم بحث تخرجي بكل همة. أمتن لكل من كان سندا لي وساعدني في مسيرتي ولو بدعوة من القلب في ظهر غيب.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

إلى كل من درسني إلى أساتذتي رواد المستقبل.

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى أوفى الخلق أمي وأبي اللذان كان في دعائهما أعظم الأثر في تسيير سفينة نجاحي.

إلى أخي وأختي سندي وأماني ومأمني.

إلى من ساندني وخطا معي الخطوات ويسر لي الصعاب، إلى زوجي رفيق دربي.

إلى من تقاسمت معها الحلو والمر في مشوارنا الدراسي صديقتي صباح الغالية التي شاركتني هذا العمل.

أقدم لكم هذا البحث المتواضع وأتمنى أن يكون مفيدا لطلاب العلم داعية المولى عز وجل من يرزقكم من كل خير.

مريم

قائمة المختصرات

الإختصار	مدلوله
S.F.I.C	Syndicat Français de l'Industrie Cotonnière
S.F.I.O	Section Française de l'Internationale Ouvrière
P.R.S	Parti Radical Socialiste
C.G.T	Confédération Générale du Travail

المقـدمــة

كانت دول المغرب العربي محل أطماع الدول الأوروبية لعدة قرون، خاصة الجزائر التي اعتبرتها فرنسا محلا لتحقيق أحلامها وتجسيد أطماعها. وكان الهدف الأساسي لها هو طمس الهوية الجزائرية من خلال مزج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي، فعمل الجزائريون على مواجهة هذا الاستعمار بشتى الوسائل. ففي البداية واجهوها بسلسلة من المقاومات الشعبية المسلحة. ومع بدايات القرن العشرين تشكلت بوادر النضال السياسي متمثلة في شكل جمعيات ونوادي ثقافية تحمل مطالب سلمية.

توالت الحكومات على الجزائر دون إحداث أي تغيير على مصير الجزائريين أو إحداث إصلاحات لأوضاعهم المزرية. لكن بالانتصار الذي حققته حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية في الانتخابات الرئاسية في فرنسا عام 1936 أعاد الأمل للشعب الجزائري ورأى مستقبلا مشرقا لبلاده. خاصة بعد توليها الحكم في فرنسا وعرضها لبرنامجها. فعلق الجزائريون آمالا كبيرة وفرحوا بقدوم هذه الحكومة الجديدة آملين أن تكون سببا في تخلصهم من الهيمنة الفرنسية. اعتبر بذلك البعض وعود حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية وعودا كاذبة كالتي سبقتها، والبعض تفاءل بها، أما البعض فبقي متحفظا عن رأيه.

ظهرت العديد من المشاريع الإصلاحية في الجزائر لصالح الأهالي الجزائريين أيام حكم الجبهة وهذا بعد تآلف أطياف الحركة الوطنية. ويتضح ذلك من خلال إعادة إحياء مشروع بلوم-فيوليت وكذلك من خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي.

يتمثل موضوع دراستنا في: "الجزائريون في برنامج حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية 1936-1938"

فبالحديث عن الأوضاع التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة نلاحظ مدى تأثرها بالأوضاع التي كانت سائدة في فرنسا والعالم ككل خلال فترة الثلاثينات.

أهمية الموضوع:

ومما لا شك فيه أن لموضوعنا هذا أهمية و شأن كبير كونه يعد الانطلاقة الفعلية التي تمكن من خلالها محاربة الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال. والملاحظ أن هذا الموضوع لم ينل حقه من الدراسة من طرف الباحثين. رغم الأحداث والتغيرات التي طرأت على الجزائريين أيام حكومة الجبهة

الشعبية. فهذه الدراسة التي قمنا بها تهدف إلى تسليط الضوء على ماهية التغيرات التي طرأت على الجزائريين داخل وخارج الوطن وإبراز موقف أطياف الحركة الوطنية الجزائرية منها. وكذلك إبراز مختلف الإصلاحات التي شملت الأهالي الجزائريين. والبحث عن إيجابيات وسلبيات حكومة الجبهة الشعبية وآثارها على الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد اخترنا هذا الموضوع بناء على عدة دوافع منها موضوعية ومنها ذاتية.

❖ **الأسباب الموضوعية:** وتتمثل فيما يلي:

- محاولة التعرف على أوضاع الجزائر وفرنسا قبل وبعد مجيء حكومة الجبهة الشعبية.
- محاولة الاستطلاع على المواقف الجزائرية من تولي هذه الحكومة الحكم في فرنسا مع معرفة مختلف التغيرات التي طرأت على الجزائر خلال تلك الفترة القصيرة.
- الدوافع العلمية: محاولة الغوص والتعمق في تاريخ الجزائر كوننا طلاب متخصصين في التاريخ. كذلك محاولة تقديم مساهمة متواضعة في دراسة تاريخ بلادنا الحافل بالأحداث.
- البحث أكثر في تاريخ الثورة الجزائرية، فهذا التاريخ يعد حقلا خصبا للبحث التاريخي.

❖ **الأسباب الذاتية:** وتتمثل في:

- الميل الشخصي للاطلاع على مثل هذه المواضيع. فبمجرد قراءتنا لعنوان هذا الموضوع لفت انتباهنا واخترناه في كل ثقة.
- رغبتنا الجامحة في الكشف عن التغيرات التي طرأت على الجزائر مع تولي حكومة الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا.
- تغذية زادنا المعرفي وتكوين رصيد فكري حول موقف ومطالب أطياف الحركة الوطنية خلال الفترة ما بين 1936 و1938 وموقف المعمرين من برنامج هذه الحكومة.

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لموضوعنا هذا حول مجمل أوضاع الجزائر والجزائريين خلال فترة حكم الجبهة الشعبية بفرنسا والتي امتدت بين سنتي 1936 و1937م، ومجمل المشاريع والإصلاحات المرتقبة من طرفها لصالح الجزائريين.

تتفرع هذه الإشكالية لتساؤلات فرعية:

1. بماذا تميزت الأوضاع في فرنسا والجزائر قبل وبعد تولي الجبهة الشعبية الحكم؟
2. كيف كان موقف الحركة الوطنية من هذه الحكومة؟
3. ما هي أعمال حكومة الجبهة الشعبية التي أثرت على الجزائريين داخل وخارج الوطن؟
4. ما هو مصير الإصلاحات في الجزائر زمن حكومة الجبهة الشعبية؟

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار الزماني لمدة الدراسة في فترة حكم الجبهة الشعبية التي تولت الحكم في فرنسا عام 1936م وسقطت عام 1937 مع الإشارة إلى الفترة التي سبقتها والتي تليها أي بعد سقوطها وذلك لتسليط الضوء على مصير الحركة الوطنية الجزائرية. أما الإطار المكاني فقد شمل كامل الجزائر وكذلك فرنسا.

الخطة:

للإجابة عن التساؤلات التي طرحت في مختلف الجوانب عالجنا موضوعنا وفق خطة مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كحوصلة عامة إضافة إلى ملاحق متصلة بالموضوع وقائمة من المصادر والمراجع.

تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث عرفنا خلالها حكومة الجبهة الشعبية وكيفية صعودها للحكم في فرنسا وأشرنا إلى المواقف الجزائرية المختلفة منها، فدرس بذلك أوضاع فرنسا والجزائر قبيل صعود الجبهة الشعبية للحكم.

أما في الفصل الثاني كيف درسنا القضايا الجزائرية في برنامج هذه الحكومة. وقمنا بعرض مشروع بلوم-فيوليت وأهم ما جاء فيه مع التحدث عن مصيره.

وتحدثنا عن الجزائريين والمؤتمر الإسلامي في الفصل الثالث حيث تطرقنا إلى ظروف انعقاده ومطالبه التي عرضها على الحكومة الفرنسية وعن سير المؤتمر والأطراف المؤيدة والمعارضة له. كما تطرقنا لمصير حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية و إلى اتجاه الحركة الوطنية الجزائرية بعد سقوط هذه الحكومة سنة 1937م.

المناهج المعتمدة:

من أجل التحكم المنهجي في المادة العلمية اعتمدنا على:

المنهج التاريخي: وذلك راجع لطبيعة موضوعنا الذي يستلزم منا دراسة الأحداث التاريخية في الفترة من 1936 إلى 1938م.

المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف الأوضاع الجزائرية المزرية قبل وبعد حكم الجبهة الشعبية الفرنسية.

المنهج التحليلي: من خلال تحليلنا لمختلف الحقائق والوقائع المتعلقة بآثار وإصلاحات حكومة الجبهة.

أهم الكتب التي اعتمدنا عليها:

- كتاب سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ليحيى بوعزيز.
- كتاب تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954 لشارل روبير أجيرون.
- كتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية الجزء 3 لأبو القاسم سعد الله.
- كتاب عبد الكريم بو صفصاف تحت عنوان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- كتاب تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1983 لبشير بلاح.
- كتاب الحركة الوطنية لمحفوظ قداش.

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا نذكر منها:

- اختلاف بعض الحقائق من كتاب لآخر مما جعلنا نواجه صعوبات من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة.
- ندرة الكتب التي تتحدث عن الجبهة الشعبية الفرنسية مع الكم الهائل من المعلومات التي وجدناها تتعلق بالفترة ما بين 1936 و1938 وهذا أدى إلى صعوبة ضبطها في خطة متوازنة.
- صعوبة ترجمة المصادر التي كانت بلغات أجنبية كالفرنسية و الإنجليزية.

الفصل الأول:

قيام حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية

المبحث الأول: حكومة الجبهة الشعبية وظروف تأسيسها

المبحث الثاني: إنتخابات 1936 و صعود الجبهة الشعبية للحكم

المبحث الثالث: مواقف الحركة الوطنية من قيام الجبهة الشعبية الفرنسية

المبحث الأول: حكومة الجبهة الشعبية وظروف تأسيسها

1. تعريف الجبهة الشعبية الفرنسية:

الجبهة الشعبية الفرنسية هي تحالف من مختلف التشكلات والمنظمات اليسارية. تشكلت في 1934-1935 كرد فعل لأحداث 6 فيفري 1934 والذي تم استنكاره باعتباره مناورة فاشية [1]. فهي بذلك تشكلت نتيجة تحالف أحزاب اليسار: الحزب الشيوعي الحزب الاشتراكي، الحزب الراديكالي.

عرفها مجموعة من الباحثين بـما يلي:

- عرفها "Paul Reynaud" على أنها: " المأساة بين الحربين".

- أما "Jacques Doriot" فقال عنها: " عندما يدرس أطفالن هذه الفترة من تدهور فرنسا سيندهشون من هذه السياسةا".

- أما "Lucien Lamoutreux" فقال عنها: " أنها كانت كرد فعل على أعمال الشغب التي حدثت في 6 فيفري".

- "Jean Coutrot" فوصفها: " بأنها أيام تاريخية ستبقى مخلدة للأجيال" [2].

2. ظروف تأسيس الجبهة الشعبية:

أ. الظروف السياسية:

شرعت فرنسا في اتخاذ إجراءات صارمة منذ شهر مارس 1933 لمواجهة الخطر النازي والأفكار الفاشية التي سادت أوروبا وخاصة ألمانيا. ففي نفس التاريخ شهدت حدثين بارزين وهما حريق الرايخشتاق [3] وحدث إلغاء الأحزاب السياسية في ألمانيا. في المقابل ظهرت في مختلف الدول

---

(1) Jean-François Siriuelli, Dictionnaire de l'histoire de France, Edition Larousse, 2006, p. 373.

(2) Jean Grandmougin, Histoire vivante du front populaire 1934/1939, Edition Albin Michel, 1966, P. 6.

(3) حريق الرايخشتاق: حدث في 27 فيفري 1933 وهو مصدر لحملة إرهابية للفاشية الألمانية ضد حركة البروليتاريا الثورية، نقلا عن ديميتروف: ضد الفاشية (حريق الرايخشتاق)، ترجمة محمد عيتاني، المكتبة التقديمية بيروت، د. س. ن، ص 85.

الأوروبية العديد من المساعي من أجل تشكيل جبهة موحدة مهمتها المواجهة والتصدي لمثل تلك الأفكار الفاشية.

أما في فرنسا وبعد عقد معاهدة "فيرساي versailles" قد فشلت جل المحاولات التي بذلت لمعالجة الأوضاع التي خلفتها الأزمة الإقتصادية العالمية. وبعد خروج ألمانيا من عصبة الأمم المتحدة في 1933 وعقدها إتفاق مع بولندا ازداد الوضع الدولي تفاقما خاصة على فرنسا، فقد كان ذلك الاتفاق بمثابة ضربة قاضية لنظام التحالفات الذي كان بالنسبة لها ضمان لحفظ سلامتها من ألمانيا.

و جراء آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، عاشت جماهير الشعب الفرنسي وضعا مزريا نتيجة تأثر الشؤون الداخلية الفرنسية. فوسط كل هذه الأوضاع المزرية المتزايدة سوءا، استغل الملكيون والفاشيون الفرصة وشجعتهم على ذلك وجود مشروع الجبهة الواحدة، وكذلك عجز الحكومات الراديكالية من القضاء على مشاكلها المتمثلة في المؤامرات ضدها من طرف أثرياء فرنسا.

أواخر عام 1933 عاشت فرنسا ظروفا جد مضطربة أدت إلى ضرورة القيام بتعديلات متتالية في الوزارات الراديكالية نتيجة اشتداد متناقصات الإقتصاد الرأسمالي الفرنسي الذي تسبب في نزاع كبير بين الطبقة الحاكمة الثرية والطبقة العامة الشعبية، ونتيجة تلك الظروف السائدة آنذاك تنازل إدوارد دلاديي (Edward Daladied)، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء عن الحكومة للمسيو سارو (Saro) في ديسمبر 1933. و لكن، وبعد أسبوعين، سلم المسيو سارو منصب رئاسة الحكومة الفرنسية للمسيو شوطان (Shoutan). لكن سرعان ما تعرضت وزارته للمهاجمة من طرف أعدائها، عن طريق حملة عنيفة بسبب ميل وزارة شوطان نحو اليسار [1].

(1) أحمد بهاء عبد الرزاق: الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا 1935-1938، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، عدد 17، السنة التاسعة، جامعة الكوفة، 2010، ص ص 346-349.

عرف الوضع السياسي في فرنسا، وخاصة أثناء عهد الراديكاليين، وضعا مزريا جراء السلسلة المتتالية من الفضائح المالية والتي كان أبرزها فضيحة ستافسكي (Stavsky) [1] في جانفي 1934. ولقد استغل الملكيون والفاشيون هذه الفضيحة وهاجموا الحكومة الفرنسية الراديكالية حيث اتهموها بالاشتراك مع العصابات الكبيرة.

تعرضت وزارة شوطان لموجة من الغضب الشعبي رافقها أعمال شغب وتدمير حيث طالب الشعب بأن تسقط هذه الوزارة التي طالما اعتبروها وزارة فاشلة يحكمها اللصوص والخونة. في 27 جانفي 1934 أرغمت وزارة شوطان على الاستقالة لتعوضها وزارة دالادييه مرة أخرى و التي لم تستطع البقاء لأكثر من عشرة أيام. مع هذه الظروف والاضطرابات السياسية التي كانت تواجهها فرنسا، لجأت لتشكيل وزارة جديدة تتكون من عناصر الأقلية والراديكاليين، عكس البرلمان، مستبعدة الاشتراكيين والشيوعيين خصوصا. فمن خلال الاضطرابات والفوضى التي افتعلها الفاشيون عام 1934، وكذلك اتباعهم للأساليب المنافية لقوانين البرلمان، تمكنوا من إسقاط وزارة دالادييه ونصَّبوا حكومة جديدة تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى. ترأس الحكومة الجديدة رئيس الجمهورية السابق "دومرج" [2] الذي كان منفيا حيث أُطلق عليها **"حكومة دومرج"** أو **"حكومة الوحدة الوطنية"**. وتمكنت هذه الحكومة من النجاح في عدة أمور أهمها إعادة النظام والأمن للبلاد. ضمت هذه الحكومة أحزاب الوسط واليمين. من أبرز إنجازاتها أنها تمكنت من تحقيق توازن في ميزانية الدولة، والقضاء التضخم في العملة الفرنسية. لقد كانت المطالب كثيرة حول تشكيل جبهة موحدة تهدف إلى التصدي للأفكار الفاشية. وفي شهر فيفري 1934 بانت وظهرت عدة ظروف مهيأة للإعلان عن تشكيل تلك الجبهة الشاملة [3].

---

(1) ستافسكي: رجل روسي نزح إلى فرنسا وتجنس بالجنسية الفرنسية كان معروفا بالاحتيال وقد برر العديد من الصفقات الخطيرة وزور الكثير من السندات والمشاريع الكبرى. وفي جانفي 1934 نشرت صحيفة اكسيون فرانسيس كل الوثائق المتعلقة بالنصب وخلقت منها فضيحة.

(2) قاستون دومرج: هو رئيس مجلس وزراء فرنسي (1913- 1914) تم استدعاؤه وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة سنة 1934.

(3) أحمد بهاء عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص (348-349).

ب. الظروف الاقتصادية:

دخلت فرنسا في الكساد الاقتصادي بشكل تدريجي. ففي بداية العشرينات من القرن الماضي كانت بعض علامات الفشل ظاهرة على الإقتصاد الفرنسي منها ضعف القدرة الشرائية لفئات واسعة من السكان بسبب إنتشار البطالة آنذاك و التي قدرت بنسبة 10%. كانت هناك عدة مؤشرات توحي عن إمكانية حدوث أزمة منذ ربيع 1929 بسبب تزايد الإفلاسات وتراجع مؤشرات النقل مع انخفاض عائد ضريبة القيمة المضافة وغيرها من المؤشرات. وبالرغم من هذه المشاكل التي أصابت الإقتصاد الفرنسي إلا أن فرنسا تعتبر أحد الدول الصناعية الكبيرة التي تأثرت بعمق. فقد أحست بتأثيرات الأزمة الجديدة لأول مرة عام 1931 حيث يمكن تفسير هذا التأخر بعدة عوامل أهمها البيئة الاقتصادية التي كانت أقل حداثة إضافة إلى عامل التجارة الخارجية الذي كان ضعيفا نسبيا، مقارنة مع نظيراتها في الولايات المتحدة و غيرها، وبالتالي كانت أقل حساسية للتقلبات في الأوضاع الاقتصادية. هذا العامل الذي يجعل البلد تعيش بشكل أكثر عزلة عن العالم الخارجي. كما كان رفض فرنسا تخفيض قيمة العملة أمرا بارزا إبان الأزمة. ففي سبتمبر 1931 قامت المملكة المتحدة برفع قيمة الجنيه، وبما أن الماركات الكبيرة كانت موجودة في لندن فإن أسعار المواد الخام والمنتجات الرئيسية لم تتأثر بشكل كبير.

كان الجهل بالآليات الإقتصادية والمالية سائدا في فرنسا لدرجة عدم الفهم بأن أسعار المنتجات الفرنسية ترتفع فجأة بنفس النسبة وأن الضربة القوية توجه للصادرات. انخفض سعر الدولار شهر أفريل سنة 1933 مما أدى إلى انخفاض حاد في صادرات المنتجات المصنعة بنسبة 42% مقارنة مع عام 1929، في حين لم تنخفض الواردات سوى بنسبة 13%. سعت الحكومات المتعاقبة إلى احتواء الأزمة حيث أنهم حاولوا في البداية زيادة الرسوم الجمركية على منتجات الدول التي خفضت قيمة عمولاتها. لكن، سرعان ما تراجعوا في نهاية عام 1933 بسبب الاحتجاجات الكبيرة التي تلقوها من هذه الدول [1]. وهذا من أجل القضاء على الأزمة المالية التي وصفها **"خميس خليل"**، في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، على أنها: "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول الحقيقية كالآلات و الأبنية والأصول المالية كالأسهم والسندات و المشتقات فإذا انهارت قيمة

(1) Jean-Paul Brunet, Histoire du front populaire (1934 – 1938), Presse Universitaire de France, p. 6.

أصولها فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس وانهيار قيمة المؤسسات التي تمتلكها في أسواق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في السوق العقاري أو مجموعة من المؤسسات المالية تمتد بعد ذلك إلى القطاعات الاقتصادية" [1].

ت. الظروف الاجتماعية:

رغم اتخاذ فرنسا سنة 1933 العديد من الإجراءات الاحترازية من أجل التصدي للخطر الجديد الذي ظهر في أوروبا وبالتحديد في ألمانيا والمتمثل كما قلنا سابقا في الخطر النازي والأفكار الفاشية وكذا الحدثين البارزين حريق الرايخشتاق وإلغاء كل الأحزاب السياسية في ألمانيا. في هذه الأثناء فشلت فرنسا في جميع المحاولات التي بذلت بعد معاهدة فرساي لمعالجة الأوضاع التي خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية. حيث أثرت هذه الأخيرة على الحياة الاجتماعية في فرنسا بشكل كبير [2]. لقد خففت الأزمة العالمية من الاستقطاب الاجتماعي من خلال تراجع نسب مناصب الشغل ومقاطعة العمل منذ عام 1906، لكن كانت الزيادة النسبية لأصحاب المشاريع وأرباب العمل والرؤساء الصغار. ففي عام 1931 بلغت نسبة السكان العاملين في فرنسا حوالي 37% أما عام 1936 فقد بلغ عددهم حوالي 39%. أما عدد الموظفين فقد انخفض من 62% إلى 60% من عام 1931 إلى عام 1936. فلذلك كان العاطلون عن العمل والعمال المتفرغون والمزارعون الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم هم الفئة الأكثر تضررا من تلك الأزمة. فقد خفضوا أجورهم بل وأنتجوا بخسارة في فترة ما بين 1934 و1935. وينطبق نفس الشيء على التجار ورؤساء المؤسسات الصناعية الصغيرة أو متوسطة الحجم التي لا تخضع لمراقبة، كما هو الحال في القطاعات التقليدية للمنسوجات أو الجلود وغيرها ... وأخيرا المسؤولون الذين أنذرهم مرسوم قانون "لافال Laval" من مرتبة المتميزين إلى مرتبة الضحايا. فالملاحظ في ذلك أن الطبقات الوسطى قد تعرضت لضربات أكثر فأكثر من الطبقة العاملة ومع ذلك فإن أزمة العمل أبقت معظم العمال قلقين بشأن الوضع في التعويض.

---

(1) خليل خميس: الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، جامعة قاصدي مرباح، المجلة الجزائرية للتنمية، عدد 05 ديسمبر 2016، ص 125.

(2) مريم بن السعدي، فريد غمراني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، 2016، ص 56.

شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية أزمة شغل في فرنسا فحتى شركات المعادن والتعدين قامت بتخفيض موظفيها بنسبة 25% إلى 40% عملت مصانع رينو في بيلانكور. كان لديها 30,000 ألف موظفا عام 1930، وبعد ثلاث سنوات فقط انخفض عدد موظفيها إلى 22,000، وبشكل عام فقد بلغ عدد العاطلين المسجلين في تعداد 1931 حوالي 453,000 عاطلا عن العمل. أما عام 1936 فقد بلغ 864,000 عاطلا، و4.3% من اليد العاملة تم إنقاذ نصفهم فقط: 341,000 عام 1934 و425,000 عام 1935 و433,000 عام 1936 والواقع أن معايير التعويض كانت عديدة وشديدة منها الإقامة في بلدة صغيرة لمدة ستة أشهر والالتزام بقبول أي عمل مماثل وما إلى ذلك [1].

(1) Jean-Paul Brunet, Op Cit, p. 8, 9, 10.

3. الأوضاع العامة في الجزائر قبيل مجيء الجبهة الشعبية

أ. الأوضاع الاقتصادية:

لقد تعرضت الجزائر لهجمة استعمارية استيطانية كان هدفها الأول بالأساس إلحاق وضم الجزائر كليا بفرنسا. فمنحت فرنسا أراضي الجزائريين للمستوطنين الذين استحوذوا على الهياكل الاقتصادية في البلاد.

كان الوضع الاقتصادي في الجزائر مزري منذ البداية، ومع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية تأثر الإقتصاد الجزائري بشكل كبير جدا. فقد أفرزت هذه الأزمة مضاعفات سياسية واقتصادية واجتماعية. أصبحت فرنسا إثرها من بين الدول المتضررة من ذلك الانهيار الرأسمالي العالمي مع مطلع عام 1930 [1]. امتدت آثار الأزمة العالمية الاقتصادية وعواقبها و صعدت مع معاناة الجزائريين. فقد تعاملت الإدارة الاستعمارية مع الواقع الاقتصادي على أساس نفعي لتنمية التراكم الرأسمالي الفرنسي. فقد حولت فرنسا الجزائر إلى سوق تجارية مفتوحة على منتوجات الدولة الفرنسية نحو الإنتاج الفلاحي إلى زراعة تغذية قائمة على إنتاج الكروم والحوامض والزيتون فتحولت بذلك الأزمة الاقتصادية العالمية إلى مشاهد مأساوية عانى مرارتها الجزائريون لعدة سنوات.

فنجد أن اقتصاد الجزائر في فترة ما بين الحربين ارتكز على المستوى الزراعي: على زراعة متباينة بين المستوطنين والأهالي وعلى صناعة استخراجية تحويلية خفيفة [2]. فقد سيطر الاحتكاريون الفرنسيون على مصادر الثروة المعدنية الجزائرية كمناجم الفوسفاط والحديد والفحم. حتى الحلفاء والفلين كانت تؤخذ دائما من مناطق استخراجها إلى الخارج نحو أوروبا وفرنسا عن طريق الموانئ الكبرى، حتى الهياكل الصناعية كانت متواجدة بالقرب من المدن التي تستخرج منها المواد الأولية كالجزائر العاصمة، عنابة، وهران، قسنطينة.

---

(1) أندري برنيان و أندري بوشي و ايف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1975، ص 419.

(2) عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة للطباعة و النشر، لبنان، طبعة 1، 1983، ص 156.

سعت فرنسا جاهدة فزادت من زراعة الكروم والأعناب مع زيادة بناء مصانع مخصصة لإنتاج الخمور والتي أشرف عليها المعمرون. وكان هدف فرنسا من زيادة معامل الخمور هو مواجهة أزمة الخمور التي أصابت فرنسا بداية سنة 1930، والتي ترتبت عن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 [1].

أما في الجانب الزراعي فقد تطور الاقتصاد الكولوني تطورا رهيبا على حساب الملكية الأهلية. فإذا تم الأخذ بالقطاع الزراعي على أساس أنه يمثل المورد الأساسي للبلاد فسيكون هو العامل الأول لبؤس الجزائريين نتيجة السياسة القاسية للإدارة الفرنسية التي طبقتها في البلاد. فمنذ 1930 زاد عدد الملكيات الأوروبية الكبيرة التي تستخدم الآلات بنسبة 18%. وازدادت مساحتها بمقدار 30% على حساب الملكيات الأوروبية المتوسطة والصغيرة وكذا ملكيات الأهالي. كانت مساحة الأراضي المسقية لديهم تقدر بـــ 42,000 هكتار من أصل 95,000 هكتار. كما زادت المساحات المخصصة للكوروم، أما في عام 1929 قدرت بـــ 266,000 هكتار، وفي عام 1935 وصلت إلى 400,000 هكتار وبذلك تضاعف الإنتاج السنوي للخمور [2].

أما في الجانب التجاري فقد استغل الفرنسيون التجارة في الجزائر لخدمة مصالحهم. فقد شكلت المواد الأولية من حديد وفوسفات المصدر الأساسي تصدر إلى الخارج لتعود في شكل سلع لتباع في السوق الجزائرية التي أغلقت في وجه الجزائريين من طرف السلطات الاستعمارية.

ب. الأوضاع الاجتماعية:

لقد عانت الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى معاناة كبيرة فبالإضافة لاستغلال فرنسا لمواردها الاقتصادية عمدت الإدارة الفرنسية إلى تسخير ما يزيد عن 400,000 جندي جزائري كمجندين في ميادين القتال وتوجيه العديد منهم للعمل في المصانع الفرنسية، وهذا ما أدى إلى سوء الحالة الاجتماعية الناجمة عن نقص المؤونة الغذائية بين الأهالي.

(1) جوان غليسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، لبنان، 1961، ص 156.

(2) مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، تقديم: بسام العسلي، دار الشورى، لبنان، طبعة 1، 1972، ص 50.

بلغ في عام 1929 عدد السكان الأهالي في الجزائر حوالي 5,150,000 نسمة وارتفع عام 1931 إلى 5,588,000 نسمة. أما المستوطنين فقد بلغ عددهم سنة 1926 833,000 نسمة، بينما ارتفع سنة 1931 إلى 886,600 نسمة.

فكانت بذلك الوضعية الاجتماعية في الجزائر مزرية مقابل هذه الزيادة الديموغرافية والتراجع الاقتصادي الحاد والواضح. حيث أن ثلثي الأهالي كانوا يعيشون حياة الحرمان، فمحاصيلهم ومواشيهم لم تكن كافية لسد حاجياتهم اليومية ولتغطية الفقر المتقع الذي كانوا يعانونه [1].

بالإضافة إلى ذلك انتهجت السلطات الاستعمارية في الجزائر سياسة التجهيل قصد مسح الثقافة الوطنية من عقول الجزائريين عن طريق تجاهلها لقضية التعليم [2]. ففي التعليم الإبتدائي في فترة ما بين 1921 و1931 انتقل عدد المتمدرسين المسلمين من 46 ألفا تلميذ إلى 69,000 تلميذ مسلم. وكان معظمهم موجودين في الأقسام المسماة بالأقسام الخاصة للمدارس الأهلية أو الأقسام الملحقة بالمدارس العمومية الأوروبية، وقد بلغ العدد الإجمالي لهذه الأقسام الخاصة حوالي 690 قسم سنة 1930 من مجموع 4349 قسم ابتدائي، أي أنها كانت مكتظة.

أما فيما يخص التعليم الثانوي فقد بلغ سنة 1927 690 تلميذ و776 تلميذ سنة 1930. وارتفع قليلا سنتي 1935 و 1936 إلى 1187 تلميذ. أما تلاميذ المدارس الرسمية الثلاث فقد كانوا 150 تلميذ سنة 1930 و168 تلميذ سنة 1933 و175 تلميذ سنة 1936 [3].

(1) يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، د. ط، الجزائر، 1995، ص 50.

(2) فؤاد سعد زغلول: الجزائر في معركة التحرير، دار الكتب الشرقية للتوزيع، تونس، طبعة 1، 1984، ص 63.

(3) شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، الجزائر، طبعة 1، 2008، ص 874.

ت. الأوضاع السياسية:

إن من أبرز الأحداث التي ميزت مرحلة الثلاثينات: الاحتفالات المئوية حيث أرادت فرنسا تأريخ إمبراطوريتها في الجزائر حيث أن إنتصارها يمثل أكبر انتصار في العالم. في باريس 1926 تأسست منظمة شيوعية وهي نجم شمال إفريقيا الذي وضع عام 1927 تحت قيادة مصالي الحاج. وعادت المبادرة في الجزائر إلى علماء ثلاثة قد تعلموا خارج البلاد وهم عبد الحميد بن باديس والطيب العقبى والبشير الإبراهيمي وقاموا هؤلاء بإصلاحات عديدة للنهوض بالأمة الجزائرية. منذ ماي 1931 كانت جمعية العلماء المسلمين تضم 13 عالما من بينهم توفيق المدني ومبارك الميلي وهما أول من ألف كتاب في تاريخ الجزائر الوطني باللغة العربية فكان هذا مولد النزعة القومية في الجزائر. عمدت الجمعية إلى الوعظ في المساجد ولكن المساجد أغلقت في وجهها سنة 1933 فحرصت بوجه خاص على إنشاء مدارس ابتدائية وبعض المدارس الدينية.

لم يستطع الشباب الجزائريون أنصار الدمج الحصول على نفوذ ولا على تأييد من الرأي العام رغم تشكيل اتحاد المنتخبين الأهليين عام 1927 من طرف بن جلول وفرحة عباس. فقد حاربهم بشدة الحاكم "كاردي" المولود في الجزائر. فتتالت عليهم خيبات الأمل: مثل رفض مجلسي البرلمان والحكومة استقبال وفدهم الذي ذهب إلى باريس عام 1933 ليدعم مشروع فيوليت، زيادة عن ذلك استقال 950 منتخبا أهليا، كما رفض الوزير Régnien عام 1935 النظر في أي تطور في المستقبل.

لقد أعادت انتخابات الجبهة الشعبية الفرنسية الأمل إلى الجزائريين المسلمين، فكان أمل الجزائريين في الحصول على التحرر السياسي [1] والتخلص من التبعية الاستعمارية يمكن الحصول عليها بالمساواة الحقوقية وهذا بعد مراعاتهم مشاريع الحاكم السابق فيوليت.

(1) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص ص 140، 141، 142.

لقد اعتبر الفرنسيون عام 1930 عهدا جديدا من الانتصارات في الجزائر و قد دخلوا القرن الثاني من احتلالها معتقدين أن بقاءهم فيها للأبد لكن بدخول عام 1931، بدأ ميزان القوة يصبح لصالح الجزائريين. فقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية عن نواحي كثيرة من ضعف فرنسا، بعد أن دخلت في مشاكل اضطرابات داخلية وخارجية. فقد أكمل نجم شمال إفريقيا وواصل نشاطه رغم حله، وكما قلنا في البداية ولدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهكذا تغير وجه الجزائر السياسي خلال الثلاثينيات. ومنه كانت فرنسا تسعى دائما لكسب الجزائريين بصفها عن طريق الإغراء وعندما تفشل هذه السياسة تستبدلها بسياسة الإرهاب [1].

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، جزء 3، طبعة 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1992، ص ص 16-17.

المبحث الثاني: إنتخابات 1936 و صعود الجبهة الشعبية للحكم

1. البواكير الأولى لتأسيس الجبهة الشعبية الفرنسية

واجه تشكيل الجبهة الموحدة الشاملة لمحاربة الفكر الفاشي العديد من الصعوبات، إذ كان من الواجب التغلب على عقبات كثيرة لضمان نجاحها وتحقيقها على أتم وجه. في مؤتمر تولوز، الذي عقده الحزب الاشتراكي الفرنسي في شهر ماي سنة 1934، وافق ما يزيد على ثلث المندوبين فيه على إنتماء الحزب الاشتراكي إلى **"اللجنة العالمية لمقاومة الفاشية والحرب"** كما وافقوا على إيفاد ممثلين عن الحزب لدى الأممية الشيوعية في موسكو للبحث في إمكانية توحيد المساعي ضد الفاشية.

في جوان 1934، أصدر المؤتمر القومي للحزب الشيوعي الفرنسي بيانا أكد فيه انضمامه إلى الجبهة الموحدة حيث أصدر نداء دعا فيه إلى تأييدها. وعلى إثر هذه التطورات عقدت المنظمات الشيوعية والاشتراكية يوم 02 جويلية 1934 اجتماعا مشتركا طالبت فيه بإطلاق سراح زعيم الحزب الشيوعي الألماني **"ارنيست تيلمان"** و أعلنت كذلك عن حملة موحدة ضد الفاشية. وبعد ذلك جرت مباحثات بين اللجنتين القوميتين للحزبين الاشتراكي والشيوعي حيث أسفرت عن عقد ميثاق الوحدة بينهما وتوقيعه في 27 من جويلية 1934 [1].

نص الميثاق على وجوب الإقلاع عن حملات الإنتقاد والتحريض بين الحزبين والقيام بحملة واسعة النطاق لعقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات ضد الفاشية وضد الاستعداد للحرب، وكانت أولى نتائج تأليف الجبهة الموحدة في جويلية 1934 رجحان كفة اليسار وكان ذلك قد هدد حكومة دومرج وتوسع نشاط الجبهة حتى شملت كافة ارجاء فرنسا إيمانا منها بوجوب ضمه تحت لواء الكفاح الواحد الموحد، كما حققت اتحاد جناحي الحركة النقابية، وضمنت نجاح الجبهة الشعبية في الإنتخابات العامة، ولم تؤدي هذه التطورات إلى زيادة قوة الطبقة العاملة والعناصر المعادية للفاشية في فرنسا فحسب بل قادت إلى اشتداد الصدام بين القوى الشعبية من جهة والطبقة الثرية الحاكمة من فرنسا المرتعبة من وحدة الشعب والطبقة العاملة من جهة ثانية.

---

(1) أحمد بهاء عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 350.

كان عقد ميثاق الجبهة الموحدة للطبقة العاملة الفرنسية في جويلية 1934 من الأعمال الهامة في بناء حصن الشعب ضد الفاشية والحرب، وزادت أهميته إذا جاء في الوقت الذي كان فيه دومرج يتجه في سياسته كما يراه الشيوعيون يتجه نحو تشييد نظام ملكي أكثر فأكثر وكان ذلك عاملا مهما أسهم في سقوط الحكومة.

وجد الفرنسيون بأن القضاء على خطر الفاشية في فرنسا وضمان حياة مرفهة لجماهير الشعب الفرنسي وتأجيل وقوع الحرب أو تفادي خطر وقوعها يتطلب إيجاد تكتل للقوى، وعلى نطاق أوسع مما حققته الجبهة الموحدة. لذلك برزت الحاجة الملحة لإيجاد وتأسيس جبهة شعبية، لا تضم الطبقة العاملة فحسب بل تجمع جماهير الشعب كافة عن طريق تأليف جبهة مشتركة ليست بين الاشتراكيين والشيوعيين فحسب بل جبهة شعبية تضم شعب فرنسا بأجمعه تحت راية كفاح واحدة ألا وهي راية كفاح الفكر الفاشي.

كان الحزب الشيوعي الفرنسي أول من أثار وتبنى الحملة لتحقيق فكرة الجبهة الشعبية، ففي شهر نوفمبر 1934 عندما كان مؤتمر الحزب الراديكالي الفرنسي على وشك الانعقاد في مدينة نانت الفرنسية. افتتح موريس توريز السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي حملة الجبهة الشعبية، وألقى خطابا اقترح فيه تشكيل جبهة الشعب للحرية والعمل والسلم، فقابله الراديكاليون في بادئ الأمر بالإعتراض والإمتعاض لأن بعض زعمائهم كانوا لا يزالون يشغلون مناصب مهمة في وزارة دومرج، و في جانفي 1934 إرتفع حجم الأصوات المطالبة بتشكيل جبهة شعبية فرنسية، حتى أصبح للفكرة قاعدة جماهيرية واسعة.

في الوقت ذاته خطت الحركة خطوة واثقة و واسعة وجريئة عندما قررت عصبة حقوق الإنسان التي كانت قد تألفت عام 1907 ضم أعضائها البالغ عددهم 180,000 عضو إلى الجبهة الشعبية، وفي العاشر من فيفري 1935 اشترك الحزبان الاشتراكي والشيوعي في قيادة 100,000 من المتظاهرين في باريس إلى ساحة الجمهورية، حيث جرى تكريم ذوي الضحايا الذين سقطوا في الكفاح ضد الفاشية، وقد سبق للحزب الشيوعي كذلك أن اتخذ إجراء آخر في ديسمبر 1934. إذ اقترح انتخاب لجنة محلية للجبهة الشعبية، وتم تلبية الاقتراح وبإجماع كبير، وبعد مدة وجيزة أصبحت اللجان تعمل بنشاط متزايد وحماس كبير، وفي ماي 1935 عقد الحزبان الاشتراكي والشيوعي اجتماع واتحدوا ضد الفاشية وفي

جميع المطالب وعليه تأسست الجبهة المشتركة للطبقة في العاملة، مارست هذه الجبهة دورها البارز في فرنسا من خلال معارضة القوانين والمشاريع التي لا تتفق ومصالح الشعب الفرنسي، ففي 11 جانفي 1936 نشر منهاج الجبهة الشعبية لأول مرة، المنهاج الذي لخص الحاجات الملحة التي كان يتطلع إليها غالبية الشعب بعدما عانى من الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلده.

2. وصول الجبهة الشعبية للحكم وفوزها في انتخابات 1936

مدخل: كان انتصار حكومة الجبهة الشعبية ووصولها إلى السلطة في فرنسا أمر مهم للشعب الجزائري عامة والطبقة السياسية خاصة لأنها ولدت العديد من الآمال لديه نظرا للمواقف السياسية المعروفة لدى مختلف التيارات المشكلة للجبهة المساندة للقضية الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية.

صعود الجبهة الشعبية للحكم:

تزامن صعود الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا مع أكبر موجة من الإضرابات كان لها بالغ الأثر في الحياة الفرنسية حيث حدث أول إضراب في مدينة "لوهافر" الفرنسية وكان ذلك شهر ماي 1936 في مصانع بريجيه للاحتجاج على فصل عاملين اثنين قد تخلفا عن العمل في الأول من ماي. في مساء اليوم الموالي، توقف العمال عن العمل وقضوا ليلة 11 ماي في المصنع حيث لم يتوقف الإضراب إلا بعد أن تم تلبية مطالب العمال. حدثت حالة مماثلة في 13 ماي في مصانع لاتيكوير بتولوز حيث لم يترك العمال المصنع إلا بعد أن حققوا مطلبهم التي تتمثل في إعادة توظيف ثلاثة عمال تم توقيفهم. في كلا الحالتين، بقي العمال في المصنع و و لم يغادروا موقع العمل حتى تمت تلبية مطالبهم. ومع ذلك، سرعان ما استوعبت النقابات وبعض العناصر الشيوعية والاشتراكية الفرصة التي يمكن أن يستفيدوا منها من هذا السلاح الجديد في نزاعات العمل: و كانت هذه ولادة الإضراب عن العمل [1].

(1) Édouard Bonnefous, Histoire politique de la Troisième République. 6, Vers la guerre, du Front populaire à la conférence de Munich (1936-1938), Presses Universitaire de France, Tome 6, 1965, p. 4, 5.

تلتها إضرابات أخرى حيث توقف عمال مصنع "رينو" التي أسفرت عن تسجيل 100 ألف عامل مضرب في غضون أيام و تلته إضرابات في عدة مصانع متواجدة في تلك المنطقة. سلسلة الإضرابات التي وقعت كانت متعلقة ببعض المطالب المتعلقة بتحسين أجور العمال مع تحسين ضروف عملهم.

3. فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية 26 أفريل 1936

شهدت فرنسا سقوط حكومة "لافال" في 24 جانفي 1936، الأمر الذي دفع الجزائريون لانتخاب غرفة نواب جديدة وفي ذلك كان انتصار الجبهة الشعبية بتاريخ 3 ماي 1936 حيث شكلت هذه الحكومة بعد إنتخابات 26 أفريل 1936 التي أفرزت نتائجها عن ميلاد ما سمي بالجبهة الشعبية إثر تحالف التيارات الثلاث الاشتراكي والراديكالي والشيوعي، وقوبل ذلك بترحيب كبير من الجماهير الفرنسية، وترأس هذه الحكومة "ليون بلوم (Léon Blum)" على أمل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لفرنسا في تلك المرحلة الحساسة من تاريخها.

ومنه نقول أن الجبهة الشعبية هي عبارة عن تحالفات لمجموعة من الأحزاب اليسارية المتمثلة في الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي، وتشكلت من ائتلاف الأحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية تجمع بين الفرع الفرنسي للأهمية الشيوعية (S.F.I.C) الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) والحزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S) و الاتحاد العام للعمل (C.G.T)، وقد رحبت بها الأوساط الفرنسية وتفاءلت بها وذلك من أجل الحصول على الأمن والاستقرار.

قاد تيار الجبهة الشعبية الفرنسية الحكومة الفرنسية في ثلاث مناسبات حيث أن الأولى امتدت ما بين 3 ماي 1936 و 22 جوان 1937 فيما امتدت المرحلة الثانية ما بين 13 مارس 1938 والفاتح من أفريل 1938 أما فيما يخص المرحلة الثالثة فامتدت من 16 ديسمبر 1946 إلى غاية 15 جانفي 1947، وتحصلت الحكومة الجديدة على نسبة تقدر بـــ 60% من مجموع مقاعد البرلمان كما تحصلت على أربعة مقاعد من أصل عشرة مخصصة للجزائر.

كان من نتائج التصويت حصول الجبهة الشعبية على 378 مقعدا من مقاعد البرلمان الفرنسي من أصل 618 مقعدا حيث كان فوزهم بالأغلبية البرلمانية أكثر منه من التصويت الشعبي.

حيث أفرز التصويت عن النتائج التالية [1]:

تحصل الحزب الاشتراكي على 1,960,000 صوت و 149 نائبا. أما الشيوعيون فقد تضاعف عدد أصواتهم مقارنة بإنتخابات 1932 ليصل عدد الأصوات الإجمالي إلى 1,500,000 صوت و 72 نائبا. أما فيما يخص عدد أصوات الحزب الراديكالي تحصل على 1,420,000 صوت و 109 نواب. ولكن مع حصولهم على 1,997,000 صوت كانوا الحزب اليساري الرائد من حيث الأصوات الشعبية بموجب طريقة التصويت في الدوائر الانتخابية الصغيرة.

إتحد الاشتراكيين والشيوعيين في الجولة النهائية لدعم المرشح الرائد للجبهة الشعبية، وكانت الجولة الثانية حاسمة حيث كان انتصارا ساحقا لأحزاب الجبهة الشعبية إذ فازوا بـ 378 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها الإجمالي 618 مقعد. أما المقاعد المتبقية فقد تم توزيعها بين أحزاب اليمين والوسط كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول الأول: توزيع المقاعد بين الأحزاب [2].

الحزب	عدد المقاعد
اليمين / المحافظون	122
الوسط / الجمهوريون اليساريون و الراديكاليون المستقلون	116
اليسار / الراديكاليون – الإتحاد الاشتراكي و احزاب يسارية اخرى صغيرة	152
الاشتراكيون	146
الشيوعيون	72
غيرهم	10
المجموع	618

(1) René Andrieu et Jean Effel, En feuilletant l'histoire de France : du Front populaire à nos jours, Albin Michel, Paris, 1969, p. 11, 12.

(2) أحمد بهاء عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 355.

وتشكلت الحكومة الفرنسية بوزرائها كما هو موضح في الجدول التالي [1]:

الجدول الثاني: قائمة وزراء الحكومة الفرنسية.

الإسم	المنصب
ليون بلوم (زعيم الحزب الإشتراكي)	رئيس الوزراء
إدوارد دالادييه (راديكالي)	وزير الدفاع (نائب رئيس الوزراء)
كامي شوطان (راديكالي)	وزير الدولة
بول فور (سكريتير الجزب الإشتراكي)	وزير الدولة
موريس فيوليت (الإتحاد الإشتراكي)	وزير الدولة
مارك ريكار (راديكالي)	وزير العدل
روجي سالنكرو (إشتراكي)	وزير الداخلية
إيفون دلبوس (راديكالي)	وزير الخارجية
فينسنت أوريول (إشتراكي)	وزير المالية
ألفونس قاسنيي-ديبارك (راديكالي)	وزير البحرية
شارلز سبيناس (إشتراكي)	وزير الإقتصاد
جون زاي (راديكالي)	وزير التعليم

(1) Édouard Bonnefous, Op Cit, p. 8, 9.

المبحث الثالث: مواقف الحركة الوطنية من قيام الجبهة الشعبية الفرنسية

1. جمعية العلماء المسلمين و الجبهة الشعبية

ظهرت جمعية العلماء المسلمين بسبب الظروف السياسية والاجتماعية المشحونة والتي تميزت بالعديد من التحديات والاستفزازات للجزائريين خاصة من خلال احتفال الفرنسيون، سنة 1930، بمئوية احتلالهم للجزائر[1].

كان الفرنسيون يعتقدون بأنهم انتصروا على الجزائريين وأن هؤلاء فقدوا حقوقهم وتاريخهم وذاتهم. فكانوا يستعرضون جيوشهم بالطريقة التي دخلوا بها الأراضي الجزائرية سنة 1830 مرتدين نفس اللباس وحاملين نفس الأسلحة ومظهرين نفس الجبروت وفي المقابل كان هناك جزائريون آخرون يسخرون من هذه الاحتفالات ويعدون وطنهم بالتحرير من خلال كتابة مقالات منددة بالحرية رافضة للاحتلال من طرف قادة الحركة الإصلاحية حيث تمكنوا بدعايتهم السرية أن يفسدوا على الفرنسيين كثيرا من برامج احتفالهم، واستطاعوا أن يجمعوا الشعب حولهم ويلفتوا أنظارهم.

أ. تأسيس جمعية العلماء المسلمين:

بدأت بوادر تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1924 حين طرح عبد الحميد بن باديس على البشير الإبراهيمي مقترح إنشاء أخوة ثقافية حيث يكون هدفها الأساسي مواجهة خطط الاستعمار الفرنسي في محاربة اللغة العربية وتشويه الدين الإسلامي بنشر الخرافات والبدع. كما دعا الشيخ بن باديس في سنة 1928 الطلاب العائدين من جامع الزيتونة ومن المشرق العربي لندوة يدرسون فيها أوضاع الجزائر وكيف يمكنهم المساهمة في إصلاح هذه الأوضاع[2]. كان جميع العلماء على استعداد تام للتضحية في سبيل دينهم ووطنهم. لكن الجمعية لم تبرز للوجود إلا سنة 1931 بعد اجتماع نادي الترقي بالجزائر العاصمة في الخامس من ماي. حيث أسفر الاجتماع على تعيين كل من:

- عبد الحميد بن باديس كرئيسا للجمعية (أنتخب غيابيا)

---

(1) الشهاب ، مجلد 7، جزء 5، ماي 1931م، ص 341.

(2) نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما (دراسة علمية)، الطبعة الثانية، دار الأنوار للنشر والتوزيع، 2016، ص. 32

- ❖ محمد البشير الإبراهيمي كنائب رئيس
- ❖ محمد الأمين العمودي كأمين عام
- ❖ الطيب العقبة كأمين مساعد
- ❖ مبارك الميلي كأمين مال
- ❖ إبراهيم بيوض كأمين مال مساعد

ب. أهداف جمعية العلماء المسلمين:

عاشت الجزائر في مرحلة الاستعمار الفرنسي أخطر أوضاعها الأمنية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية حيث أن المستعمر الفرنسي حارب الهوية الجزائرية بكافة الطرق القمعية حيث أنهم قاموا بغلق المدارس أمام الجزائريين و منعهم من تعلم لغتهم و دينهم و نشروا بين هذا الشعب الجهل و البدع. و لهذه الأسباب كان لابد من إنشاء هيئات و جمعيات تضم النخبة من العلماء و المفكرين لمحاربة الفكر الإستعماري و حتى تدافع عن هوية هذا البلد الإسلامي. كانت جمعية العلماء المسلمين من أكثر هاته الهيئات تأثيرا حيث أنها كانت تهدف إلى تكوين جيل مثقف ثقافة عربية إسلامية حتى يتمكنوا من مواجهة الإنحرافات والبدع التي ينشرها المستعمر في أوساط الشعب الجزائري ليحرف دينهم. فيما يلي سنعرض أهم الأهداف التي جاءت بها جمعية العلماء المسلمين:

- ❖ إحياء اللغة العربية بدل الفرنسية والعمل على إنشاء وتكوين مدارس وجمعيات لتعليمها.
- ❖ محاربة السياسة الفرنسية التي عملت على فرنسة المجتمع الجزائري وتجنيسه والقضاء على الهوية الإسلامية العربية والشخصية الجزائرية.
- ❖ محاربة الطرقية وأصحاب الزوايا المؤيدين من طرف المستعمر الفرنسي والتي تهدف إلى إدخال البدع والخرافات إلى الدين الإسلامي.
- ❖ محاربة الآفات التي تهدد المجتمع الجزائري المسلم كما جاء في الفصل الرابع من قانون الجمعية الذي ينص على ما يلي: "القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والفجور ..." وغايتها مكافحة كل ما يفسد على الناس عقولهم أو يضيع عليهم أموالهم[1].

(1) أسعد لهلالي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 30.

- ❖ تكوين إطارات مثقفة ثقافة عربية إسلامية وإنشاء مدارس ومساجد لتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي الصحيح ومحاربة الجهل والخرافة وكل أنواع الأباطيل التي ينشرها المستعمر الفرنسي. وهذا بدعوى لإصلاح المجتمع بالرجوع لعقائد الإسلام وفضائله المبنية على الطهر، وأعماله المبنية على القوة والرحمة، وأحكامه المبنية على العدل والإحسان [1].

ت. موقف جمعية العلماء المسلمين من الجبهة الشعبية الفرنسية:

رحبت جمعية العلماء المسلمين بوصول الجبهة الشعبية للحكم وعلقوا عليها آمالا كبيرة حيث أنهم وجدوا في مشروعهم خلاص للشعب الجزائري من القوانين القمعية المسلطة عليهم وحل أزماتهم والتخلص من الظلم واللامساواة والاستغلال البشع الذي كانوا يعانون منه ويمارس ضدهم من قبل المعمرين. ككافة الساسة و الشعب الجزائري، رأت جمعية العلماء المسلمين في الجبهة الشعبية الفجر الذي بزغ بعد الظلمة.

كانت الجبهة الشعبية تبدو للجزائريين مختلفة عن باقي الأحزاب التي قامت في فرنسا خاصة بعد أن عرضت الجبهة الشعبية في برنامجها للشعب الجزائري من إصلاح سياسي وإجتماعي وأن وعودها غير وعود الأحزاب التي سبقتها وخاصة أن هذه الوعود قد صدرت من أحزاب اليسار الفرنسية التي طالما نادت بالاعتراف بحقوق الجزائريين في الحياة الكريمة [2].

2. نجم شمال إفريقيا والجبهة الشعبية

أ. تأسيس نجم شمال أفريقيا:

عرف بأنه جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس تأسست في باريس طبقا للقوانين المصادق عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926 في مركز الجمعية "03 نهج مارشي دي كارد" كان نجم شمال إفريقيا أول منظمة انخرطت في التجمع الشعبي للجبهة الشعبية [3].

---

(1) مجلة البصائر، العدد 37، 2 أكتوبر 1936، ص 2

(2) أبو قاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، جزء 3، المرجع السابق، ص 28.

(3) محفوظ قداش: نجم الشمال الأفريقي (1926- 1937)، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن، ص 40.

ب. المطالب الفورية لنجم شمال أفريقيا من الجبهة 1936:

لقد وجه النجم سنة 1936 رسالة مفتوحة للجبهة كتحذير أم لأحزاب اليسار الفرنسي، فتجمعت قائمة مطالب، طالب نجم شمال إفريقيا بتشديد التعاون بين الجبهة الشعبية ودول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) مبرزا المصلحة المشتركة التي ستجنى عن ذلك بغرض التعاون والتقارب. فكان المطلب الأكثر استعجالا هو منح المغاربة والجزائر وتونس حرية تأسيس الجمعيات والتعبير بكلتا اللغتين العربية والفرنسية بهدف التمكن من التعبير عن تطلعاتهم بشكل قانوني ومشروع.

- **المطالب السياسية:**

طالب النجم من الجبهة الشعبية القيام بإصلاح في الجانب السياسي بغية تحقيق السلام في قلوب أبناء شمال إفريقيا. ومن أهم هذه المطالب: إصدار عفو شامل يشمل كافة المهاجرين والمعتقلين السياسيين و إلغاء القوانين الاستثنائية كالظهير البربري في المغرب وقانون الأهالي في الجزائر.

- **المطالب الاقتصادية والمالية:**

القيام بتعديل في الميزانية: وذلك بتعويض الرسوم الكثيرة بضريبة واحدة مع تخفيض الرواتب الباهظة المفقد للميزانية في الدول الثلاث الجزائر، تونس، المغرب.

أما اقتصاديا فطالب النجم بإطلاق القرض الزراعي للفلاحين وتوسيعه وتأسيس نظام جمركي بهدف حماية والمحافظة على المنتجات والصناعات المحلية بشمال أفريقيا. وكذلك إستبعاد نظام الاستملاك واعتماده فقط من أجل المصلحة العامة التي تكون مثبتة بشكل قانوني.

أما الإصلاحات الأخرى فتتمثل في: المطالبة بإلغاء الحصار المفروض على المدن المغربية الذي لم يعد ضروريا مع إلغاء الأقاليم العسكرية بتونس والجزائر وتعويضها بإدارة مدنية. و كذلك إلغاء التبشير الديني المفروض على بلدان شمال أفريقيا، وكذلك إلغاء الدعم الذي كان يقدم ديانتين الكاثوليكية و البروتستانتية من طرف الحكومة.

- **المطالب الاجتماعية:**

طالب نجم شمال إفريقيا في قائمة مطالبه من الجبهة الشعبية بحق التعليم بطريقة إجبارية ومجانية مركزا على التطوير من التعليم الثانوي والتعليم العالي مع إجبارية التدريس للغة العربية. ومن بين مطالبه أيضا حماية العمال والقيام بتعديلات مناسبة لتحقيق ذلك و تحقيق الوقاية الصحية عن طريق مضاعفة عدد المؤسسات الصحية من مستشفيات ومستوصفات وغيرها [1].

ت. تصلب حزب نجم شمال إفريقيا:

بعد حوادث قسنطينة الدامية عام 1934 التي كانت حوادث عنصرية بين المسلمين واليهود. بدأ القمع الاستعماري يسيطر على الجزائريين وأثر ذلك بشكل كبير على نجم شمال إفريقيا. فقد كان للعوامل المختلفة داخلية كانت الخارجية دور كبير لتسعى الإدارة الفرنسية لحله، لكن بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي وتشتيته بعد مقتل كحول بان لهم مدى الأثر الكبير للحركة الوطنية على ما طالب المؤتمر وكذلك على سلطتهم، فطلب بذلك الشيوعيين الذين كانوا مسؤولين على دفة المؤتمر من الإدارة الفرنسية بالنظر في أمر النجم و وضع حد له [2].

لم يستطع النجم إخفاء مطالبه الأساسية (الاستقلال، البرلمان، الجيش) وكذلك بالنسبة للجبهة الشعبية التي اعتبرت مطالبهم معادية لها وتمس وحدة فرنسا فكانت العلاقة بين الطرفين تتأزم تدريجيا.

حل نجم شمال إفريقيا يوم 26 جانفي 1937 بقرار من الجبهة الشعبية وذلك بالاتفاق مع الشيوعيين الذين كما ذكرنا كانوا حاقدين عليه وينتظرون حله على أحر من الجمر وذلك راجع إلى اعتراض أعضاء النجم على إرسال الجزائريين إلى الحرب الأهلية الإسبانية للمشاركة فيها بدون تعهد الحكومة الإسبانية بمنح الاستقلال للريف المغربي. وغير ذلك من المواقف التي اعتبرها الشيوعيين مواقف مزعجة ومعادية لهم ومنها استحواذ نجم شمال إفريقيا على العمال الجزائريين لصالحه وتجنيد الأنصار

---

(1) محفوظ قداش ومحمد قنانش: نجم شمال إفريقيا (1926- 1937) وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، ص ص 101، 102، 103.

(2) عمر جمال الدين دحماني: النشاط السياسي لنجم شمال أفريقيا وحزب الشعب الجزائري بمدينة تلمسان (1935- 1939)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، عدد 8، رقم 1، 2016، ص 133.

لمواجهة السلطة. هذا ما رأته مصادر النجم التي اتهمت الحزب الشيوعي بتحريض حكومة الجبهة الشعبية. أما السلطات الفرنسية فقد كانت ترى أن قرار حل نجم شمال إفريقيا جاء تحت تأثيرات خارجية. اتهم مصالي الحاج بالتخلي عن تضامنه مع الجبهة الشعبية. فقد عاد هذا الأخير إلى باريس أواخر عام 1936، وأعطى تقريرا عن رحلته للجزائر لأعضاء النجم. ذكر مصالي الحاج سنة 1947 كيلي حقا أسوقه أما الشيوعيين قد حاربوه وحاربوا النجم بقسوة واتخذوا ضد النجم اضطهاد شديدا وأكد على عدم ثقته فيهم.

تأزمت العلاقة بين الجبهة وحزب نجم شمال إفريقيا فبعد حله عاد مصالي الحاج في جوان 1937 إلى الجزائر وبدأ بالإلتفاف حول جريدة الأمة وتدعيم جماعة (أصدقاء الأمة) التي بدأت توزع مناشير معادية للجبهة الشعبية [1].

3. الحزب الشيوعي والجبهة الشعبية

ارتبط الحزب الشيوعي الجزائري أساسا بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي اعتبر من أكثر الأحزاب الفرنسية تفهما وتضامنا مع القضية الجزائرية كما أنه شهد ميلاد نجم شمال إفريقيا لكنه سرعان ما اتبع نموذج جديد وهو النموذج السوفياتي في التعامل مع المستعمرات عام 1935 فتراجع بذلك عن مبدأ استقلال الجزائر بهدف توسيع دائرة نفوذه ونشر أفكاره وتوسيعها، فقرر واختار إنشاء أحزاب شيوعية في تونس والجزائر والمغرب.

وفي عام 1936 تم تجسيد مشروع فصل الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي. وتقرر إثره انضمام أبناء الجزائر العرب فآمن زعماء الحزب بفكرة الإدماج وأنكروا الهوية الجزائرية والمبادئ الدينية والقومية. كما تشبعوا نشطاء الحزب بالثقافة الفرنسية، فلم يتخلصوا بذلك من قيود التبعية للحزب الشيوعي الفرنسي.

---

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج 3، المرجع السابق، ص ص 141، 142، 143.

لقد نسق الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه مع الجبهة الشعبية التي كانت تتولى السلطة. فمنذ 1936 أعلن عداءه الشديد لحزب الشعب، فقد كان الاختلاف بينهما ظاهرا. لقد قام الحزب الشيوعي بتغيير مواقفه السياسية من مشكلة الجزائر لتصبح مواقفه تتركز على إيديولوجية "الأمة الجزائرية في طور التكوين". وهذا إثر فشل مشروع بلوم-فيوليت. ظل الحزب الشيوعي بعيدا عن تفهم الجزائريين وكان مربوطا دائما بالحسب الفرنسي الأم فلم يستقل بأفكاره ولا بمشروعه. لكنه مع ذلك غذى الحركة الوطنية بأفكار وأسس تنظيمية أفادت النضال الوطني الجزائري [1].

فبالتالي نستنتج أن مواقف الحزب الشيوعي الجزائري تدور في فلك الحزب الشيوعي الفرنسي ولا يستطيع الخروج من دائرة أفكاره وسياسته.

(1) عبد الله منقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص 138-139.

الفصل الثانـي:
الجبهة الشعبية و القضايا الوطنية الجزائرية

المبحث الأول: قضايا الجزائر في برنامج حكومة الجبهة الشعبية

المبحث الثاني: عرض مشروع بلوم-فيوليت ومحتواه

المبحث الثالث: مصير مشروع بلوم- فيوليت وردود الأفعال حوله

المبحث الأول: قضايا الجزائر في برنامج حكومة الجبهة الشعبية

بعد إعتلاء الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا سنة 1936 باشرت بتقديم إصلاحات مست جميع جوانب الحياة منها السياسية، الاجتماعي، ... محاولة معالجة القضايا المزرية التي يعاني منها الجزائريون، خاصة وأن الجبهة الشعبية قامت على عدة مبادئ أساسية أهمها التغيير، السلم، والحرية. كما تعهد أحزاب اليسار الفرنسي بالمساواة في الحقوق ورفض الإمبريالية والاستعمار وإستنكار الرأسمالية المسلطة على الجزائريين من قبل المعمرين.

وحسب كتابات الأستاذ أبو القاسم سعد الله أنه هناك بشائر على تنفيذ الجبهة الشعبية بوعودها من خلال قيامها بالعديد من الأعمال منها:

- ❖ وقف العمل بقانون الأهالي (الأنديجينا) الذي كان ساري المفعول منذ 28 جوان 1871[1].
- ❖ إطلاق سراح العديد من المساجين، خاصة السياسيين، من بينهم مصالي الحاج رئيس نجم شمال إفريقيا.
- ❖ تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين من بينها استفادة العمال من تقليص الحجم الساعي إلى 40 ساعة في الأسبوع مع الاستفادة من عطلة سنوية مدفوعة الأجر[2].
- ❖ إلغاء مرسوم 4 أوت 1926 الذي يقضي بعدم هجرة الجزائريون للعمل في فرنسا واستبداله بقرار 17 جويلية 1936 الذي يسمح للمهاجرين الجزائريين بالتنقل بين الجزائر وفرنسا دون أية مضايقات من السلطات الفرنسية ونزع كل القيود التي كانت مسلطة على المواطنين[3].

---

(1) محمد صلاح الهادي حقي، صورة الجزائر من خلال قانون الأهالي 1871: تكرار لتجربة رومانية فاشلة، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، عدد 5، رقم 2، 2011، ص 99.

(2) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج 3، المرجع السابق، ص 29.

(3) عبد العزيز راجعي : التطورات النقابية في الجزائر خلال سنوات الجبهة الشعبية 1936 – 1939، المصادر، عدد 16، رقم 1، 2017، ص 81.

❖ إلغاء بعض القوانين التعسفية إلغاء بعض القوانين التعسفية التي كانت التي كانت تمارس ضد تمارس ضد المواطنين أهمها قرار رينيه 1933، قانون شوطان 1938 التي كان هدفها القضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية وفرنسة وإدماج عدد كبير من المواطنين الجزائريين[1].

1. الأوضاع النقابية في الجزائر في عهد الجبهة الشعبية

تغير الوضع النقابي في الجزائر و أخذ شكل اخر غير الذي كان عليه، هذا بعد مجيء الجبهة الشعبية الفرنسية 1936 – 1938 فأزدادت الحركة المطلبية من خلال الإضرابات و الإحتجاجات. كانت هاته الفترة مرحلة فاصلة شهدت تطورات كبيرة في مطالب الحركة النقابية في الجزائر والتي نوجزها كما يلي:

❖ **على مستوى القوانين التي تهتم بالنشاط النقابي والمطالب الاجتماعية للعمال:**

- أصدرت الجبهة الشعبية اتفاقية ماتينيون في جوان 1936 التي نصت على حق العمال في انتخاب ممثلين عنهم يرفعون مطالبهم المختلفة للإدارة كالنظر في الأجور، توفير الأمن والحماية للعامل، توفير قواعد النظافة اللازمة في مكان عملهم.
- منح العامل الجزائري بعض الحقوق التي كانت تطبق على العمال في فرنسا بتقليص وقت العمل إلى 40 ساعة في الأسبوع.
- السماح لبعض الجزائريين بتولي مسؤوليات نقابية عليا.

❖ **على مستوى الحركة المطلبية (الاحتجاجات والإضرابات):**

- حرية العمال الجزائريين في الاحتجاج والتظاهر في مختلف القطاعات دون تلقيهم أي مضايقة من السلطات الفرنسية من أجل المطالبة بحقوقهم المسلوبة. على سبيل المثال لا الحصر نذكر مظاهرات مستغانم أين تم تنظيم تظاهرة سلمية مساء يوم 13 أفريل 1939 حيث جمعت أكثر من 1500 مسلما أمام فندق المدينـــة [2]. كذلك شهدت الجزائـر العـاصمة وقـوع حـوالي 220

---

(1) سبيحي عائشة، القوانين الكولونيالية واللغة العربية في الجزائر (قانون رينييه 1933، ميشال 1935 و شوطان 1938 نموذجا)، مجلة صوت القانون، عدد 7، رقم 3، 2021، ص 1456.

(2) حورية جيلالي: النشاط السياسي والحياة النيابية في مدينة مستغانم فترة ما بين الحربين العالميتين 1919 – 1939، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2018، ص 16.

إضراب سنة 1936 شارك فيه حوالي 52885 عامل [1].

❖ **على مستوى المشاركة النقابية للعمال الجزائريين:**

شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1936 و 1938 تحول عميق فيما يخص المشاركة النقابية للعمال الجزائريين، حيث زاد عدد المنتسبين بصورة ملحوضة ليصل إلى 120 ألف منتسب سنة 1938 بدل بضعة الاف في بداية القرن الـــ 20 [2].

❖ **على مستوى عدد الفروع النقابية:**

شهدت فترة مجيء الجبهة الشعبية للحكم تزايد في عدد النقابات حيث شهد الغرب الجزائري لأول مرة ميلاد فروع نقابية تمثلت في الفرع النقابي لحمام بوحجر. يوضح الجدولين التاليين الفرق بين عدد الفروع النقابية قبل و بعد وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم:

الجدول الثالثة: الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936 [3].

المدن	عدد الفروع النقابية
وهران	29
مستغانم	02
سيدي بلعباس	01
تلمسان	01
سعيدة	01
بني صاف	01
المجموع	35

(1) عبد العزيز راجعي، المصدر السابق، ص ص 82-83.

(2) عبد العزيز راجعي، المصدر السابق، ص 85.

(3) عبد العزيز راجعي، المصدر السابق، ص 87.

الجدول الرابع: الفروع النقابية التي نشأت بعد جوان 1936 [1].

المدن	عدد الفروع النقابية
وهران	31
حمام بوحجر	01
سيدي بلعباس	06
تلمسان	08
عين تموشنت	02
باريغو المحمدية	02
تيارت	02
غليزان	02
أرزيو	01
بوحنيفية	01
المجموع	56

(1) عبد العزيز راجعي، المصدر السابق، ص ص 87-88.

المبحث الثاني: عرض مشروع بلوم-فيوليت ومحتواه

باعتلاء حكومة الجبهة الشعبية الحكم بفرنسا، ظهرت العديد من المشاريع الإصلاحية أهمها إعادة إحياء مشروع موريس فيوليت الذي يقضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين.

1. أصل مشروع بلوم-فيوليت:

لما تولت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية الحكم برئاسة "ليون بلوم Léon Blum" تفاءل بانتصارها الجزائريون ففرحوا لذلك. فأرادت حكومة الجبهة الشعبية أن تثبت وتبين لهم تعاطفها معهم، فأعلنت عن عزمها في إحياء مشروع قانون فيوليت الذي ظهر سنة 1931، جراء اجتماع لأحد لجان مجلس الشيوخ برئاسة موريس فيوليت [1]، الذي أبدى هذه الفكرة وصادقه عليها ليون بلوم زعيم الحكومة الاشتراكية. فقد ذكر أحمد توفيق المدني في كتابه " هذه هي الجزائر" أنها تقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين كي يشاركوا مع نفس الفرنسيين في انتخابات القسم الفرنسي بالمجالس النيابية. أما بقية المسلمين فتستقل بقسمها الثاني على أن يكون المسلمون ممثلين في المجالس النيابية الفرنسية [2].

2. محتوى المشروع:

لقد عرض فيوليت هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم 15 أكتوبر 1936، وصادر في الجريدة الرسمية في يوم 30 ديسمبر 1936. تكون هذا المشروع من ثمانية فصول و50 مادة وأهم ما جاء فيه:

- منح الجنسية الفرنسية لحوالي 21,000 أهلي دون التخلي عن أحوالهم الشخصية. وتتمثل هذه الفئات التي تمنح لها الجنسية فيما يلي: الجزائريون المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية وصغار الضباط الذين حصلوا على وسام فرنسي والذين هم ذوي شهادات عليا، وكذلك الأعضاء المنتخبون في المجلس المالي والمجالس العامة.
- إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي.

---

(1) بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، جزء 1، د. ط.، دار المعرفة، 2006، ص 379.

(2) أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، د. ط.، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص ص 169، 170.

- إعطاء نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأوروبيون دون الجزائريين.
- زيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلين لهم في مجلس الشيوخ والمجالس العامة.
- إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين بمعدل ثلاثة أعضاء من كل ولاية.
- إنشاء وزارة للشؤون الإفريقية يدخلها الجزائريون.
- إلغاء المحاكم الرادعة.
- إعطاء بعض أجزاء منطقة الجنوب الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة [1].

الملاحظ من خلال هذه النقاط أن المشروع يؤكد على ضرورة حصول الأهالي الفرنسيين في الجزائر على الحقوق السياسية الأساسية دون التخلي عن قانونهم الخاص كما أنه لا يمكن أن يطبق على الجميع، بل على من منهم أكثر تطورا والذين قدموا خدمات لفرنسا، فهو يستهدف قسما ضعيفا من السكان الجزائريين ليوسع في المستقبل لعدد أكبر دون التخلي عن الدين الإسلامي. ومع هذا ما كان المشروع أن يكون له معنى إلا إذا اكتمل بسلسلة من الإجراءات التي تساعد على الترقية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بل هدف لجعل الناس ينسون الحركة الوطنية. ومن ثم لإبراز الحضارة الفرنسية وفصل النخب عن الجماهير بربطها نهائيا بفرنسا. وبالتالي تحقق الاندماج الكفيل وحده بوقف الحركة الوطنية.

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 380.

المبحث الثالث: مصير مشروع بلوم-فيوليت وردود الأفعال حوله

ردود الأفعال حول مشروع بلوم-فيوليت: أثار مشروع بلوم-فيوليت ضجة كبيرة وتباين في الآراء بين مؤيد ورافض سواء من الجانب الفرنسي أو الجزائري، وكل منهم حسب رؤيته و إديولوجيته.

1. ردود الأفعال الجزائرية:

أ. موقف جمعية العلماء المسلمين:

مثلت الجمعية موقفا وسطا تجاه مشروع بلوم-فيوليت حيث كان التخوف والحذر الشديد هو الغالب على موقفها بسبب التلاعبات الدائمة التي شهدتها من تباين لأفكار ومواقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة [1]. في البداية كان موقف الجمعية تجاه المشروع متحفظ بين القبول والرفض. قد تعد فكرة القبول راجعة إلى صورة موريس فيوليت في الوسط الجزائري خلال فترة حكمه للجزائر بين 1925 و1927 حيث قال فيه ابن باريس:" لم نر في جميع الولاة من يضاهيه في الاعتناء بالمسألة الأهلية" كما قال فيه البشير الإبراهيمي: " لم يظفر سياسي بمثل ما ظفر به من حب الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم، قل ذلك لكلمة خير قالها فيهم، وسعى صالح مسعاه في مصلحتهم" [2].

لكن موقفها الأخير كان الرفض حيث إنها قامت بعدة نشاطات دينية وتعليمية مضادة لهذا المشروع وهذا ما أزعج الإدارة الفرنسية فعزمت على وقفها وحاولت القضاء على نشاطها فأصبحت مراقبة من قبل السلطات الفرنسية وحاولت ابعاد المدارس القرآنية النشاط الجمعية التي كانت تدافع عن الهوية الإسلامية وترفض الاندماج بفرنسا [3]. كان رأي العلماء ينص على أن تلغى جميع المشاريع الفرنسية

---

(1) الشهاب، مجلد 12، جزء 5، جويلية 1936، ص 196.

(2) وليد بوشو: عهد موريس فيوليت و كتابه "هل ستعيش الجزائر؟" (1925 / 1938)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2016، ص ص 43 – 75.

(3) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج 3، المرجع السابق، ص ص 21 – 22.

ولا يتخذ أيا منها أساسا للمطالبة وتوضح أسباب ذلك بأن هذه المشاريع وضعت في ظروف خاصة وبنيت على اعتبارات خاصة [1]. كما أن البشير الإبراهيمي قد عبر عن رفضه لهذا المشروع بسبب أنه قد وضع بطريقة غامضة وألفاظ تحتمل عدة أوجه حيث قال: "قد يكون من الحكمة في وضع برنامج مثل هذا يبنى عليه مصير أمة كاملة أن تكون معانيه بمقربة من أفهام العامة خصوصا إذا كان تنفيذه يتوقف على رأي تلك الأمة أو تأييدها" [2].

ب. موقف النخبة:

لقد مثل الطرف المؤيد جماعة النخبة، حيث وجد قبول و دعم كبير منه، إذ رحبت بالمشروع و اعبرته خلاصها، حيث وقفت كتلة النواب المنتخبين إلى جانبه و أيدته بحماس شديد حيث ترجم هذا الموقف بإجتماع كتلة النواب في وهران و أصدروا لائحة إلى الوزير الأول ليون بلوم و إلى السيد فيوليت استنكروا فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها لبعض شيوخ البلديات الفرنسيين بالجزائر، و أعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع [3].

ت. موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

وافق الشيوعيون على مشروع بلوم-فيوليت وحسب نظرهم أصبح الحل يكمن في سياسة الاندماج مع فرنسا والعمل من أجل جزائر حرة وسعيدة متحدة أخويا مع الشعب الفرنسي. إعتبرالشيوعيون المشروع كخطوة أولى حقيقية لضمان حقوق الجزائريين بشكل ملموس بالرغم من قلة العدد المستفيد منه الذي يقدر بـ 25 ألف جزائري مسلم وأنه أفضل من الحقوق الكاذبة التي تمنح لعدد كبير من المسلمين الجزائريين [3].

---

(1) الشهاب، المرجع السابق، ص 196.

(2) مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير الآداب، 1985، ص 179.

(3) خميسة مدور: مشروع بلوم-فيوليت، إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936 – 1938، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، عدد 2، رقم 4، 2016، ص ص 123 – 125.

ث. موقف حزب نجم شمال إفريقيا:

كان نجم شمال إفريقيا هو الحزب الوحيد من بين الكتل الجزائرية الذي عارض مشروع بلوم-فيوليت وهذا راجع لمخالفة هذا المشروع لمطالبه المتمثلة بالاستقلال التام للجزائر عن فرنسا. وتم رفض المشروع في سبب عدة نقاط نذكر منها سعي المشروع إلى إدماج الجزائريين بالفرنسيين وإعطائهم هوية جديدة في محاولة للقضاء على اللغة والدين والتاريخ الذي يعبر عن الهوية الإسلامية العربية للجزائريين. كما انتقد الحزب منح بعض فئات الشعب الجزائري للحقوق السياسية وحرمان البعض الآخر واصفا هذه الفئات التي يستهدفها المشروع والتي وافقت على الإدماج أنهم " مستعدون لبيع إخوانهم من أجل امتيازات بائسة" [1].

2. ردود الأفعال الفرنسية من مشروع بلوم-فيوليت:

أ. الأحزاب الفرنسية المؤيدة للمشروع:

❖ **الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O):**

من خلال التجمع الشعبي الذي عقد في باريس بتاريخ 11 جانفي 1936 والمشكل من مختلف أحزاب اليسار ومنظماتها ونقاباتها، أقروا النظر إلى قضايا المستعمرات والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول الوضع السياسي والاقتصادي والمعنوي في الأراضي الفرنسية لما وراء البحار، خاصة في شمال إفريقيا و الهند الصينية. من خلال انعقاد الجمعية الإعلامية لشيوعيي باريس طرحوا قضية دراسة أحوال المستعمرات.

في المؤتمر المنعقد في فيلوريان من 22 إلى 25 جانفي 1936 اتخذ قرار النظر في أحوال العمال المهاجرون في فرنسا، وعن الهيمنة الإمبريالية وبالقمع في الجزائر وتونس ومدغشقر وفي الهند الصينية [2].

---

(1) وليد بوشو، المرجع السابق، ص ص 151 – 152.

(2) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939، ترجمة محمد بن البار، ج 1، ط 1، دار الأمة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص ص 569-570.

❖ **الحزب الشيوعي:**

موقفه القبول بتحفظ حول المشروع فمن خلال بيان المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي تطرق فيه إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها كما نبه بعدم التسامح مع كل من يزرع الفرقة وشقاق بين الجماهير الجزائرية والجبهة الشعبية و كما أن الشيوعيون كان لهم رأي آخر بالتخلي عن أطروحة الاستقلال الجزائري لأنهم يرون أن ظروف الثورة لم تكن متوفرة في الجزائر وأن تكون الأولوية لمحاربة الفاشية مع تأكيده للشعب الجزائري إنه من الأنصار الثابتين لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها [1].

ب. الأحزاب الفرنسية المعارضة للمشروع:

❖ **الحزب الاجتماعي الفرنسي:**

أكد رفضه الكامل للمشروع من خلال جريدة "لاكسيون ألجيريان" التي خاضت معركة شرسة ضد مشروع بلوم-فيوليت حتى بداية 1938 [2].

❖ **حزب الشعب الفرنسي:**

ناهض حزب الشعب الفرنسي مشروع فيوليت من خلال المؤتمر المنعقد للحزب في جانفي 1937 حيث اعتبروه إساءة لفرنسا في مقاطعة الجزائر فتم إنشاء مشروع "دوريو" المضاد الذي يهدف إلى إنشاء هيئة انتخابية مسلمة لجميع الفرنسيين الذين كانوا يرغبون في الاحتفاظ في حق قانون الأحوال الشخصية وقد كان الحزب الشعب الفرنسي بمثابة آلة حرب حقيقية ضد مشروع بلوم-فيوليت وأدان سياسة الاندماج وعمل على جمع كل المناهضين للمشروع [2].

---

(1) محفوظ قداش، المدر السابق ، ص 571.

(2) محفوظ قداش، المدر السابق ، ص 581.

❖ **موقف المعمرين:**

بعد معرفة معمري الجزائر للمداولات التي كانت تجري حول مشروع بلوم-فيوليت تحركوا معارضين له ورافضين كل تغيير في الواقع الجزائري، لأنه واقع جعل منهم سادة البلاد سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ومن مظاهر رفضهم لهذا المشروع تجمع حوالي 300 شيخ بلدية فرنسي في مدينة الجزائر بتاريخ 14 جانفي 1937 وصادقوا على لائحة قدموا بها استقالاتهم الجماعية وعارضوا المشروع المذكور (باستثناء صوتين) إذ اعتبر المؤيدون لهذا المشروع أعداء لفرنسا. وهذا راجع لتخوف المعمرين من ضياع امتيازاتهم في تمتع النخبة الجزائرية بنفس الحقوق التي يتمتعون بها وأهمها حق التمثيل في المجالس المحلية [1].

3. مصير مشروع بلوم-فيوليت:

اعتبر وصول الجبهة الشعبية الفرنسية للحكم سنة 1936 بمثابة أمل جديد للجزائريين و ذلك بظهور بعض المشاريع الإصلاحية في الجزائر لصالح الأهالي المسلمين من بينها مشروع بلوم-فيوليت الذي يقضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين خاصة منها الحقوق السياسية والنيابية. فلقي هذا المشروع وجهات نظر عديدة حوله فهناك من ناصره وأيده واعتبره حل وخلاص للعديد من المشاكل التي كان يعاني منها الشعب الجزائري وهناك من رآه عكس وجهة النظر الأولى على أنه مشروع إغرائي له أهداف خفية لربط الجزائر بفرنسا كغيره من المشاريع الأخرى.

مصيره كان الفشل حيث عجزت الحكومة الشعبية الفرنسية أن تجسيده على أرض الواقع بفشل بلوم-فيوليت تنفيذ خطة دمج الجزائر بفرنسا بمحاولته طمس الهوية الوطنية الإسلامية بتذويب النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي ليصبح الأهالي رعايا فرنسيين عليهم واجبات لكن دون أية حقوق [1]. فأهمل المشروع في عهد حكومة دلادييه من جراء الفوضى والشغب التي أحدثها المعمرون ضد مشروع بلوم-فيوليت حيث تمكنوا من إقناع مجلس الشيوخ بإقالة قلت الحكومة تدعم المشروع أو تقدم إصلاحات للجزائريين، فتم رفض استقبال الوفد الجزائري الذي ذهب لمناقشة المشروع و أعلن أن البرلمان الفرنسي رفض المشروع لأنه لا يتماشى مع الشريعة مهددا إياهم بإستعمال القوة في حالة عدم إحترام النظام العام [1].

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج 3، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

الفصل الثالث:

الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية

المبحث الأول: الجزائريون والمؤتمر الإسلامي

المبحث الثاني: مصير حكومة الجبهة الشعبية

المبحث الثالث: انعكاسات مصير الجبهة الشعبية على الجزائريين

المبحث الأول: الجزائريون والمؤتمر الإسلامي

نتيجة للتقلبات والأحداث التي شهدتها سنة 1936 على الصعيدين الوطني والعالمي، فقد عرفت هذه الفترة وفاة الأمير خالد الذي اهتزت لوفاته مشاعر الجزائريين داخل الوطن وخارجه. كذلك شهدت هذه الفترة ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري الذي انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي رغم عدم استقلال أفكاره عنه فقد ظل مربوطا دائما بالحزب الفرنسي الأم. أهم حدث في تلك الفترة هو صعود الجبهة الشعبية للحكم. وأمام هذا التحول عقد الجزائريون اجتماعات التأييد خاصة بعد الإعلان عن مشروع بلوم-فيوليت وهي الفكرة التي بدأها، كما ذكرنا سابقا، الوالي العام الأسبق موريس فيوليت وصادق عليها زعيم الحكومة الاشتراكية ليون بلوم. شجعت هذه التطورات في ما وراء البحار الحركة الوطنية في الجزائر على تقديم مطالب واقتراحات لإصلاح ما أفسدته السياسة الفرنسية على مدار قرن من الزمن مستندين إلى البرنامج الذي أقرته الحكومة الجديدة في باريس [1] وهذا حسب مجلة الدراسات والأبحاث لعبد الرزاق توميات.

1. ظروف انعقاد المؤتمر الإسلامي:

لقد لعبت ظروف داخلية وخارجية دورا كبيرا في انعقاد هذا المؤتمر وتتمثل فيما يلي:

أ. الظروف الداخلية:

تمثلت الظروف الداخلية في الاحتفالات السنوية التي أقامها الاستعمار الفرنسي كمناسبة تذكارية لاحتلال الجزائر. فقد صاحب هذه الاحتفالات استفزازات دينية وسياسية لكرامة ومشاعر الأمة الجزائرية. لكن، سرعان ما رد العلماء الجزائريون على تلك الاستفزازات بتأسيسهم لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931.

---

(1) عبد الرزاق توميات: الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية (1936- 1938) بين مطالب الجزائريون الملحة وتقلبات السياسة الاستعمارية الفرنسية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 14، عدد 01 جانفي 2022، 2022، ص 02.

ظهور جملة من المشاريع الإصلاحية الفرنسية وعلى رأسها مشروع فيوليت الذي كان عضوا في حكومة الجبهة الشعبية كما سبق وذكرنا. فيعتبر مشروع بلوم-فيوليت من أكبر الدوافع التي أدت إلى عقد المؤتمر الإسلامي. وقد سبق عقد هذا المؤتمر من خلال الاجتماع الذي انعقد بنادي الترقي حيث ضم ممثلي العملات الثلاثة ودعاة المؤتمر وأنصاره [1]. بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلت في تفشي المجاعات وتفاقم ظاهرة البطالة التي اجتاحت البلاد سنوات 1934 و1936 الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي اكتسحت أوروبا عموما وفرنسا خصوصا وذلك ما أغضب السكان ودفع بهم إلى الخروج في مظاهرات لإبراز غضبهم الشديد و المطالبة بتسوية أوضاعهم التي راحت ضحية استغلال السلطة الفرنسية ومن بين هذه المظاهرات مظاهرات سبتمبر 1934.

ب. الظروف الخارجية:

كثرة المؤتمرات الإسلامية والمسيحية خلال العشرينيات والثلاثينيات [2] منها:" مؤتمر الخلافة الإسلامية" الذي انعقد بالقاهرة سنة 1926 و "المؤتمر الإسلامي" الذي انعقد في القدس عام 1931، و "مؤتمر مسلمي أوروبا" المنعقد في جنيف سنة 1935 برئاسة شكيب أرسلان [3]، تحدث خلاله عن مصالي الحاج رئيس نجم شمال إفريقيا والكاتب العام عمار عيماش عن حالة المسلمين في شمال إفريقيا وفرنسا. و ندد بالسياسة الاستعمارية وقد دام من 12 إلى 17 سبتمبر 1935.

---

(1) مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 52.

(2) عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1945)، دار البعث، الجزائر، 1981، ص ص 232، 233.

(3) شكيب أرسلان هو زعيم إسلامي عربي ولد سنة 1885 كان رجل سياسة وأدب، كرس حياته لخدمة العرب والإسلام، للمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد صاري، أبو القاسم سعد الله: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص ص 78، 79.

2. عرض مطالب المؤتمر على حكومة الجبهة الشعبية:

تنفيذا للتقسيمات المقررة التي وضعتها اللجنة المؤقتة بأن لجان المؤتمر الفرعية هم من ينتخبون اللجنة التنفيذية، فتمثل بذلك كل قسم نائب عام. فأعطت اللجنة للدكتور بن جلول مسؤولية تأسيس لجان قسنطينة وللأستاذ العمودي وبن حاج و بوكردنة مسؤولية تأسيس لجان عمالة الجزائر، فبالنسبة لإبن جلول يؤسس لجان عمالة قسنطينة بأقسامها السبعة وبقية الأساتذة الذين ذكرناهم يؤسسوا لجان عمالة الجزائر بأقسامها الستة.

عمل لجان المؤتمر تبعا للبرنامج المتفق عليه، فحضر ممثل لجان الذي بلغ عددهم 34 ممثل. وجرت انتخابات في نادي الشرقي وعينت خلالها اللجنة التنفيذية كأعلى سلطة في المؤتمر [1]. في يوم خمسة جويلية عقدت جلسة بنادي الترقي ترأسها الدكتور إبن جلول على أنه من أعضاء اللجنة المؤقتة لتؤدي حسابها للجنة التنفيذية، فعرضت أعمالها على الحاضرين آنذاك ابتداء من يوم إنقاض المؤتمر وبدأ خطاب إبن باديس. كما انعقدت جلسة أخرى مساء الأحد برئاسة الدكتور بن جلول والأستاذ الحاج الذي أعلن أن أعمال اللجنة تمت وأنها سلمت أوراق المؤتمر فهي تعتبر بذلك منحلة. فعقدت اللجنة صبيحة 06 جويلية 1936 اجتماع لفرز الأعمال وتنظيم الوفد الذي سيتوجه إلى باريس بهدف عرض مطالب المؤتمر الإسلامي على حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية. فقرروا أن يتكون الوفد الرسمي من 16 عضو. بعد إكمال التجهيزات طلب من الوالي العام "لوبو" أن يجدد موعد المقابلة مكتب اللجنة لأعضائه خبر رسمية تشكيل الموفد وليوافيه موعد سفره. توجه الوفد يوم 15 جويلية 1936 على متن الباخرة فوصلوا ليلة الإثنين، وبدؤوا أعمالهم بداية بالقيام بزيارة رسمية لرجال الحكومة الفرنسية ووزرائها دون إعطاء تفاصيل عن أعمال الوفد.

لقد اتصل أعضاء الوفد بمصالي الحاج وطلبوا منه الانضمام إليهم، لكنه قابلهم بالرفض وطلب منهم ضرورة الإشارة إلى الاستقلال التام للجزائر في قائمة مطالبهم مع رفض القبول لمبدأ التمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي.

---

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج 3، المرجع السابق، ص 159.

كانت الزيارة الأولى للوفد إلى موريس فيوليت ودامت المفاوضات بين الطرفين أكثر من ساعتين. تم استقبال الوفد يوم الثلاثاء من قبل السيد ريجيس ثم زار أبو الكاهية وزير الداخلية، فقدم له ابن الحاج نص المطالب وشرحها نقطة بنقطة، وأشار إلى أهمية المؤتمر والآمال المختلفة التي انبعثت عن تولي رجال الجبهة الشعبية الحكم. فعبر السيد " لوبو" عن عطفه الكامل نحو الأمة الجزائرية الإسلامية، ووعد بالنظر في كل ما يتعلق بأمرها بكل إنصاف ووعد أعضاء الوفد بأن يرد لهم الزيارة في الجزائر بشكل ودي ولطيف. قام أعضاء الوفد بزيارة "ليون بلوم" الذي كان يصاحبه الكاتب العام لرئاسة الوزارة "جول موك". فخلال ذلك قدم إبن جلول الوفد الذي ذكره أن المسلمين الجزائريين يكنون كل عداوة جنسية. كما أثبتوا ذلك بالهدوء التام الذي تحلوا به طوال هذه الفترة المضطربة. فيجب على حكومة الجبهة الشعبية أن تتخذ موقفا قويا وحازما لتأدية واجبها اتجاه المسلمين الفرنسيين الجزائريين. في نهاية المقابلة أصدر مكتب ليون بلوم تصريحا مفاده أن رئيس الوزراء قد شكل الوفد على كلمته الصريحة وذكر الوفد أن الحكومة قد شرعت في اتخاذ عدة إجراءات لصالح الجزائر مع الإشارة أن هناك إجراءات أخرى ستنفذ في المستقبل القريب.

لقد اعتبر مصالي الحاج ميثاق المؤتمر الإسلامي كوسيلة جديدة مطبوخة على الطريقة الفرنسية غايتها تقسيم الشعب الجزائري وهدفها عزل النخب عن الجماهير. فأعاب مصالي الحاج على إبن باديس لتقربه من الأحزاب التي يعتبرها هو موالية لفرنسا. وهذا النقاش حدث في 23 جويلية عندما التقى بعض من أعضاء الوفد في جنيف، فنهض مصالي الحاج من مكانه غاضبا وتحدى ابن باريس أنه سيأتي إلى الجزائر وسيخاطب الجماهير بنفس اللهجة التي تحدث بها في باريس [1]. وفعلا أوفى بوعده وأقام اجتماعا كبيرا في الجزائر وخطب خطابا تاريخيا مميزا.

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 1، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1984، ص 558.

3. التحضير للمؤتمر:

لقد كان الاتحاد هو المطلب الأساسي أكثر من تأسيس الحزب بحد ذاته، وقد تباينت الآراء والأقوال حول أول من دعا لعقد هذا المؤتمر الإسلامي. فنجد الباحث إبراهيم بن العقون يرى في كتابه "الكفاح القومي" أن الدكتور محمد الصالح بن جلول، رئيس النواب، كان أول من دعا إلى عقد مؤتمر يشمل جميع الاتجاهات السياسية والدينية لكي يمثل الشعب الجزائري [1]. أما أحمد توفيق المدني فيرى في كتابه "هذه هي الجزائر" أن إبن جلول هو الذي دعا بعقد مؤتمر إسلامي جزائري. ويذهب فرحات عباس إلى أن رابطة النواب المنتخبين المسلمين قد كانت أسست كتلة بسطت نفوذها على كامل القطر الجزائري وأطلقت عليها اسم المؤتمر الإسلامي الجزائري [2]. وذكر كل من محفوظ قداش وحمزة بوكوشة أن الأمين العمودي [3] في الأصل هو صاحب الفكرة والذي أشار بها على إبن باديس وطلب منه أن تكون الدعوة صادرة باسمه [4]، حيث طلب العمودي من المنتخبين المسلمين أن لا يبقوا منقسمين لأن ذلك هو طريق الخيانة وقد عنونت جريدة "الدفاع" التي كان يديرها: " فليتحد المسلمون وينظموا أنفسهم أكثر من أي وقت مضى" كما طرحت الجريدة: "من نختار؟ هل الجبهة الشعبية أم الجبهة الوطنية أم إنشاء حزب إسلامي؟" [5].

فيما أجمع الكثير على أن إبن باديس هو الداعي الفعلي والمقرر الحقيقي للمؤتمر الإسلامي. فالدكتور رابح تركي م فير نقلا عن مجلة الشهاب أن إبن باديس هو من وجه الدعوة لعقد مؤتمر على صفحات الدفاع الناطق باللغة الفرنسية في العدد الصادر بتاريخ 03 جانفي 1936 بعدها توالت نداءاته

---

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 588.

(2) فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار، نق. أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 153.

(3) محمد الأمين العمودي: ولد عام 1890، عمل في جهاز القضاء ثم شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين وتقلد أمانتها العامة وعدة مناصب فيها. كان من المقربين لعبد الحميد بن باديس ومترجمه الخاص.

(4) حمزة بوكوشة: الأمين العمودي، مجلة الثقافة، ع 6، جانفي 1972، ص 151.

(5) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939، ترجمة محمد بن البار، ج 1، ط 1، دار الأمة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص 553.

للقادة ذوي الحل والعقد فكان الشيخ إبن باديس يؤمن بأن المرجع في شؤون الأمة هو الأمة بحد ذاتها و الواسطة لذلك هي المؤتمرات [1]. فقد رأى أن الأمور السياسية والوضع السياسي يستحيل مناقشته والفصل فيه من طرف رجل واحد ولا من مجموعة واحدة بل يخص كل ممثلي الشعب الجزائري وقادته. وبعد ذلك تم طرح فكرة المؤتمر فكان وجوب عقد هذا المؤتمر بصفة استعجالية لازما [2].

ترأس اجتماع 15 ماي 1936 كل من إبن باديس وابن جلول والعمودي وتقرر خلاله تأسيس لجنة تحضيرية للمؤتمر لها فروع في عدة مدن بداية من الاجتماع الذي أقيم في ناحية وهران بحضور ممثلي عدة منظمات. وحددت أهدافهم والمتمثلة في تحقيق تجمع كل الشرائح الاجتماعية حول برنامج مطالب ونشر فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري [3].

ومن خلال المقال الذي طرحه إبن باديس في جريدة الدفاع وضع على مراد أن زعيم الحركة الإصلاحية المتفائل بانتصار المؤتمر المنعقد في سبتمبر 1935 قد سمى إلى توسيع قواعد مؤتمره الإصلاحي المقبل ليجعل منه نوعا من وصف الأحوال العامة في الجزائر. فقد كان إبن باديس يعتقد أن تجسيد الرأي العام الإسلامي في شكل تجمعات كبرى منظمات ومؤتمرات هو الحل الوحيد الكفيل بالتأثير على الحكومة الفرنسية ويجعلها تراجع سياستها الأهلية [4]. يروي محمد الميلي في كتابه المؤتمر الإسلامي أن فكرة إنشاء حزب سياسي إسلامي جزائري ترجع أعقاب الحرب العالمية الأولى في إطار الحركة التي قام بها الأمير خالد، كما أن فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري تضم كل التيارات السياسية والإصلاحية الدينية خطرت على ذهن إبن باديس منذ مطلع الثلاثينيات. كما تدل على تلك الدعوات التي تجمع و اتحاد الوطنيين والإصلاحيين التي صدرت في مجلة " الشهاب" ما بين 1930 و1936 ليجهر بالدعوة إليه مطلع سنة 1936.

---

(1) رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط 4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 76.

(2) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 256.

(3) عمار بوحوش: التاريخ السياسي الجزائري من البداية ولغاية 1962، د. ط.، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 258.

(4) مراد علي: الحركات الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1900- 1954، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص ص 222، 223.

ومنه فإن العديد من المؤرخين قد أجمعوا على هذا الرأي الداعي بأن عبد الحميد بن باديس هو المقرر الفعلي والداعي الحقيقي لهذا المؤتمر. عقد اجتماع بالنادي الترقي يوم 6 جوان 1936 على الساعة التاسعة صباحا حضرت له مجموعات من شبان الحملات الثلاثة منتدبين من اللجان التحضيرية التي تشكلت في مختلف المدن. اجتمعت إلى جانبهم كل القوى الجزائرية منهم نائب من وهران و مستغانم و سيدي بلعباس وكذلك نواب تلمسان البلديون، تيارت، بسكرة. وتفاوض الجميع في جو أخوي وطرحوا كل المشاكل التي كانت سببا في حدوث الخلافات، وحضر إثرها عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي للتشاور في المطالب المختلفة. انتهى الاجتماع على الساعة الثانية عشر صباحا فاجتمع الجميع بقاعة واحدة في التاسعة مساء. كل من النواب وأعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والأعيان والشبان وهذا من أجل الإتفاق وتحديد المطالب فاتفقوا في الأخير على أن يتولى الرئاسة الدكتور بن جلول.

4. سير المؤتمر:

لقد انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 7 جوان 1936 بقاعة الماجستيك بمدينة الجزائر العاصمة تحت رئاسة الدكتور بن جلول ومع حضور نواب عن الجبهة الشعبية الفرنسية من 4000 مشارك. حضر هذا المؤتمر معظم أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية ما عدا نجم شمال إفريقيا بصفة رسمية فلم يحضر مصالي الحاج فهذا حسب عثمان سعدي فقد ذكر في كتابه "الجزائر في التاريخ" أن المؤتمر حضره ممثلون آخرون عن النجم بصفة فردية فقررت رئاسة المؤتمر عدم منحهم الكلمة [1]. قام رئيس المؤتمر بن جلول وقدم خطابا طويلا وضح خلاله الأسباب المؤدية إلى عقد المؤتمر وأعلن النواب عن مطالبهم بالحقوق السياسية. وتكلم الدكتور سعدان عن القسم العسكري الجنوبي واقترح حذف المحاكم العسكرية. فوافق المؤتمر بالإجماع على اقتراحه.

بعدها قدم ابن باديس خطبة كانت جد مؤثرة أشار خلالها عن قيمة المؤتمر وأهميته الكبيرة في تاريخ الجزائر وشرع بعدها في شرح المطالب الدينية.

(1) عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، د. ط.، دار الملتقى للطباعة، الجزائر، 1996، ص 701.

اختتم المؤتمر في جو من التآخي والرضا فقد تمت الموافقة الإجمالية على ما عرض من مطالب وكذلك اتفقوا على إعطاء كلمة الشكر للجبهة الشعبية ببرقية ثم عرضت اقتراحات خاصة قوبلت كلها بالإجماع وأرسل الشكر لفيوليت. لقد صبت مطالب المؤتمر في أربعة مجالات أساسية هي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. لقد أكد هذا المؤتمر على ثقته الكاملة بالحكومة الشعبية الجديدة وقدم لها الشكر والامتنان على تعاطفها مع الأمة الجزائرية [1].

لقد قام أعضاء المؤتمر بتصفية القوانين والقرارات الاستثنائية و ألغوها. فأرادوا بذلك إعطاء الجزائريين المسلمين جميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون دون المساس بالدين الإسلامي والميزات الإسلامية التي يتمتع بها الشعب الجزائري، كما أراد إدراج الجزائريين في البرلمان الفرنسي وذلك بواسطة إجراء انتخاب مشترك بين الجزائريين والفرنسيون إلى جانب كل المطالب قام إبن باديس بتقديم مطالب أخرى باسمه وقدمت مع مطالب المؤتمر وكان أهمها إلغاء قانون الأهالي. وقدم أيضا مطالب تحت اسم جمعية العلماء المسلمين ومن بينها اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة الفرنسية إضافة إلى إحترام الدين الإسلامي.

5. المواقف المختلفة من المؤتمر الإسلامي:

أ. الأطراف المعارضة:

❖ **موقف نجم شمال إفريقيا:**

نذكر أولا نجم شمال إفريقيا فلقد تباينت الآراء حول مشاركته في هذا المؤتمر. فالبعض يقول أن حضور مصالي الحاج للمؤتمر كان بشخصه من خلال تصريحاته والبعض يقول إنه لم يشارك فيه رسميا والبعض يرى أن مصالي أرسل عدة تحذيرات لمنظمي المؤتمر من الخطر المقبلين عليه باسم الشعب الجزائري بحجة أن ميول قادة نجم شمال إفريقيا تختلف تماما عن ميول قادة المؤتمر الإسلامي [2] وحتى مطالبهم تختلف. ويظهر ذلك من خلال المطالب التي تقدم بها نجم شمال إفريقيا إلى حكومة الجبهة الشعبية يوم 20 جوان 1936 والتي تضمنت مطالب سياسية و اقتصادية واجتماعية ومالية

(1) عبد الكريم بو صفصاف، المرجع السابق، ص 430.

(2) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج 3، المرجع السابق، ص 167.

وإدارية دون أن يتعرض بصراحة لمطالبه الأساسية الوطنية الثورية الاستقلالية الانفصالية حيث أنه عبر عنها بصورة مرحلية.

وهناك من يرى أن نجم شمال إفريقيا قد شارك في هذا المؤتمر عن طريق ممثلين عن فروع تلمسان و مستغانم. وقام فرع العاصمة بحفظ النظام بها وشارك في عدة لجان كما أن رجاله قاموا بالاشتراك في النقد وفي محاولة جني الثمار [1].

ومن خلال الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج في الجزائر أمام أعضاء المؤتمر الإسلامي، والذي أقر فيه بأنه جاء من فرنسا إلى الجزائر خصيصا ليربط نجم شمال إفريقيا بتلك المظاهرة الكبيرة. الملاحظ بأن موقف النجم أيد المطالب الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفض المطالب السياسية التي اعتبرها تمس بالسيادة الوطنية الجزائرية.

ومع ذلك فإن رجال النجم أكثروا من المناورات، فهم لم يشاركوا في الأعداد للمؤتمر ولا في تحمل المسؤولية السياسية. ومع ذلك فقد اشتركوا في النقض وفي محاولة قطف الثمار كما قلنا سابقا، فلولا الاجتماع الذي نظمه المؤتمرين لما استطاع مصالي الحاج أن يلقي خطبته الشهيرة في التجمع الشعبي بالملعب البلدي في الثاني من أوت عام 1936. فقد وجد الطريق ممهدة والنفوس معدة والجمع حافلا منتهزا هذه الفرصة الثمينة لدعوة الشعب الجزائري للانضمام إلى حزبه.

❖ **موقف المعمرين:**

لقد عارض المعمرون مطالب المؤتمر، فموقفهم هو نفس الموقف المعارض لأي مشروع أو إصلاح جزائري. و سعوا جاهدين لمنع الموافقة على المشروع من جهة ومن جهة أخرى هو الاستقالة الجماعية من الوظائف العامة كما حدث عند استقالة 300 شيخ بلدية في 8 مارس 1933 وتعاقبت بعدها الاستقالات. وبهذا وضع السيد دلاديبه حدا للمشروع [2]. إلا أن السيد سارو وزير الداخلية حاول أن

---

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج 3، المصدر السابق، ص 164.

(2) يحيى بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1945)، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 54.

يتقدم بمشروع قرار إلى البرلمان يعطي 27,000 جزائري نفس الحقوق التي يتمتع بها المعمرون حيث أن النخبة وحملت الشهادات وأصحاب الأوسمة والموظفين الإداريين يفقدون حالتهم الشخصية الإسلامية ويصبحون إجباريا فرنسيين كليا. وكان هدفه من وراء ذلك هو منع انجذاب الجزائريين نحو الجامعة الإسلامية والقومية العربية.

وقد أكد سارو أن المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت أمام باريس حركة إسلامية يستبعد منها علماء الإصلاح الديني حيث يتكتل المستوطنون من ورائهم الولاية العامة التي كانت تحت سيطرتهم ليظهروا للحكومة المركزية أن الجزائريين مقدمون على ثورة ضد الحكم الفرنسي [1].

ب. الأطراف المؤيدة للمشروع:

❖ **موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريون:**

لقد شاركت جمعية العلماء المسلمين بفاعلية في المؤتمر وكان بعض من أعضائها كالشيخ عبد الحميد بن باديس والإبراهيمي والعقبي والشيخ خير الدين من أنشط الأعضاء المشاركين ضمن لجانه. أما عن مشاركتها في تبني سياسة ومطالب المؤتمر اعتبرت غلطة سياسية كبرى انتقدت عليها كما انتقد إبن باديس فهل دافع بصلابة عن الشخصية القومية للشعب الجزائري. وقد ذكر الشيخ البشير الإبراهيمي المبرر الذي حدد مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي فقال: " إن جمعية العلماء المسلمين لم تشارك في المؤتمر الإسلامي ولم توافق على مطالبه إلا من أجل المحافظة على الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري وأن تدمج مطالبها في حرية الدين الإسلامي والتعليم العربي وترسيم اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة وتنظيم القضاء الإسلامي واستقلاله عن القضاء الفرنسي" [2].

---

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 52.

(2) رابح تركي، المرجع السابق، ص 103.

❖ **موقف الحزب الشيوعي الجزائري:**

لقد ساهم هذا الحزب مساهمة كبيرة في التحضير للمؤتمر الإسلامي، فقد وقف الحزب جانب مطالب المؤتمر [1]. انتقد خطاب مصالي الحاج من خلال تصريح قدور بلقاسم الأمين الوطني للحزب بقوله: " إن دعاة الانفصال أقلية وهم لا يمثلون سوى أنفسهم أو سادتهم كبار الكولون أما المسلمون فإنهم لا يريدون تطليق فرنسا خاصة بعد أن حققوا مبتغاهم. فإن وحدة الشعب الجزائري في الجزائر وفرنسا ضرورية وستبقى كذلك وهو ما يفسر ولاء الحزب لفرنسا وتحالفه مع الاشتراكيين الفرنسيين لتوحيد قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية رافعين شعار: " ليس أمامنا سوى طريق واحد يضمن الاتحاد في إطار المؤتمر الإسلامي الشعبي والتحالف مع الجبهة الشعبية أي مع الشعب في فرنسا" [2].

❖ **موقف فيدرالية النواب:**

أما عن موقف النواب فقد ركزوا على تحقيق مشروع بلوم-فيوليت الذي وضع لأجلهم كما أنهم ساندوا مطالب المؤتمر الإسلامي، والتي لا تخرج في نطاقها عن تحقيق لأهدافهم كإلغاء القوانين الاستثنائية ومنح الحقوق المتساوية للجزائريين والفرنسيين. كما أنه حدث خلاف بين ممثلي حركة النواب فلم يكونوا متفقين كما كان موقف الشيخ العقبي بالحاجة للولاء لفرنسا. اختلفا عن موقف الشيخ إبن باديس البشير الإبراهيمي وبذلك فإن حركة النواب كانوا يبررون موقفهم المتخاذل بأن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا بمرحلة يجب أن تجتازها الجزائر [3].

---

(1) عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 178.

(2) العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، د. ط.، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1939، ص ص 221، 222.

(3) محفوظ قداش، محمد قنانش، المرجع السابق، ص 628.

6. أوضاع الجزائر بعد خيبتي المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم-فيوليت

لقد اعتبر الباحثون تلك الفترة من بين أحرج الفترات التي عرفتها الجزائر و مرت بها، خاصة مع تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم تسلم منها الجزائر وأثرت عليها في جميع المجالات. فإضافة للمعاناة التي كان يعاني منها الجزائريون اضطروا أن يتحملوا مضايقات السلطة الاستعمارية الفرنسية فقد كان المنتخبون على مستوى المجالس المنتخبة ينتظرون العديد من الإصلاحات على مختلف المستويات. جراء الأوضاع الاقتصادية المزرية التي كانت تزداد تدهورا مع عدم اكتراث السلطات الفرنسية وإنشغالها بإصلاح أوضاع فرنسا عن طريق استغلال الجزائر. فقد أغلقت العديد من المصانع وتدهورت الصناعة الغذائية والاستخراجية، إذا سجل انخفاض في صادرات الفحم والفوسفات. فالأزمة التي أصابت بها الجزائر لم يسلم منها سوى القمح والكروم بحكم أنها محمية بقوانين جمركية. ومع الإضرابات التي شهدتها السوق الفرنسية أصعب تصدير المنتوج الجزائري إلى فرنسا أمر صعب وهذا ما أدى إلى التكديس وبالتالي فتح الباب للمحتكرين الذين استغلوا وهجموا على منتوج الفلاحين فقاموا بشرائه بأسعار زهيدة. فرغم أن الكروم كما قلنا سابقا لم تتأثر في البداية بالأزمة الاقتصادية لكنها في هذه الفترة أخذت تتدهور شيئا فشيئا. فقد اتخذ المزارعون الفرنسيون إجراءات رأوها مناسبة لحماية منتوجاتهم من منافسة المنتوجات الجزائرية، ومنه اضطر المزارعون الجزائريون إلى بيع أراضيهم بأسعار منخفضة [1]، فكان لذلك مخلفات من بطالة في صفوف العمال الجزائريين. فقد توقفت ورشات البناء والمصالح العمومية.

لقد زاد عدد العاطلين عن العمل أيضا جراء عودة المهاجرين من خارج الوطن إلى البلاد وهذا أدى إلى سوء في الأحوال الاجتماعية من فقر وبطالة وجوع وحتى الإصلاحات التي اتخذتها حكومة الجبهة الشعبية لم تحسن من أوضاع الجزائريين في ظل تتفاقم المشاكل والأزمات.

---

(1) عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائر ماضيه وحاضره 1830- 1985، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1962، ص 29.

المبحث الثاني: مصير حكومة الجبهة الشعبية

بعد النجاحات التي حققتها الجبهة الشعبية في فرنسا، تراجع رأسماليو فرنسا فتنازلوا عن بعض امتيازاتهم. فقد تأملوا أن ينتهزوا فرصة جديدة ليستعيدوا بواسطتها ما ربحه منهم الشعب. فعمدوا إلى محاربة الحكومة الشعبية الفرنسية خارج البرلمان بعدما فشلوا في تشكيل معارضة قوية داخله. فقد سبق لممثل صناعات الحديد والرئيس الجديد لاتحاد أصحاب المعامل السيد جينيو بعد أن أعلن شهر الاضطرابات شهر جوان أنه لا ينوي اتباع الأصول البرلمانية القديمة والتقليدية وأكد أن القوة الأساسية التي تحرك العمل السياسي بشكل صحيح مكانها خارج البرلمان وهو يقصد بهذا العصابات الفاشية التي عملوا على بعثها من جديد. كان للرجعية طريق آخر يمكن اتباعه دون انتظار وهو طريق "الإكراه المالي" عن طريق تخفيض قيمة الفرنك.

وفي عام 1936 كان الغروب من الفرنك إحدى الوسائل التي اعتمدتها الرجعية في شتى هجومها على الجبهة الشعبية الفرنسية. فأخذت بذلك الطبقة الثرية الفرنسية تسرع في استخراج رؤوس أموالها من فرنسا طوال عام 1936. وفي المقابل حاولت الحكومة الفرنسية الدفاع عن الفرنك وقيمته بكل جهد ممكن.

لقد أعلن وزير المالية الفرنسي " فينسنت أو ريال" يوم 17 جويلية 1936 عن إصدار سندات صغيرة من أجل ضمان مصلحة المستثمرين الصغار وطمأن الجمهور بتعزيز قيمة الفرنك وأنها لن تخفض مهما كان الثمن. وهذا ما بعث الأمل بنجاح حكومة الجبهة الشعبية. لكن الحقيقة لم تكن كذلك فالسلطة والقوى الاقتصادية الفعلية في فرنسا كانت لا تزال خارج قبضة الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادحة الأخرى. ولم يكن أمر السندات الصغيرة أمرا صعبا على الطبقة المالية المتحكمة بل كان إحباطها سهلا جدا بالنسبة لها.

في سبتمبر 1936 تم تخفيض قيمة الفرنك رغم أنف حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية. فقد قام الرجعيون بمهاجمتها عن طريق تنظيم حملة تخريبية ضد الصناعة الفرنسية والاقتصاد القومي الفرنسي. فهاجموا خلالها مشاريع تحويل صناعات الأسلحة وخلق جميع أنواع المشاكل والمصاعب داخل المعاملات ليظهروا للجمهور أن الحكومة الشعبية وتدابيرها هي السبب الحقيقي والأساسي التي افتعل تلك الفوضى في ميدان الإقتصاد الوطني الفرنسي والصناعة. لقد كانت الطبقة المالية الثرية

الفرنسية تدبر مؤامراتها مع أعوانها في بريطانيا. فقد تم تخفيض قيمة الفرنك بواسطة اتفاقية ثلاثية عقدت بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وهذا ما ذكرته وثائق الحكومة البريطانية. وقد منحت لبريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة التحكم بأوضاع فرنسا المالية إلى أجل بعيد غير مسمى.

لم تكن المشاكل الداخلية في فرنسا وحدها التي كانت سببا في انهيار وإحباط الجبهة الشعبية الفرنسية. فقد كان للسياسة الخارجية الفرنسية آنذاك انعكاسا سلبيا على الجبهة الفرنسية. ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- فضل ليون بلوم في مساعدة الحكومة الإسبانية التي كانت في الحرب الأهلية.
- وقوف ليون بلوم حياديا في الحرب الأهلية الإسبانية مما أدى إلى تشكيل علامة الفشل في سياسته.
- كان موقف الحكومة البريطانية معاديا لحكومة الجبهة الشعبية إذ عادتها عداوة الأرستقراطية وأصحاب الامتيازات.
- ساهمت المواقف الأولى المذكورة في عزل حكومة ليون بلوم، حيث كان مخيرا بين أن يقاوم أو يستسلم.

لقد وصفت حكومة دلاديه منذ البداية بالخيانة رغم تصريحاته بأن حكومته ستكون حكومة الأمانة والإخلاص للجبهة الشعبية، لكن هذه الحكومة كانت معادية لحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية. وعن طريق خطابات دلاديه ومراسيمه الاستثنائية أشعل فتيل الفوضى. واتحدت نقابات العمل إلى القيام بإضراب عام في 30 نوفمبر 1938 لكن حكومة دلادية قامت بمواجهة الإضراب فقد اتخذت تدابير ملائمة للتصدي له. وتمكنت من القضاء عليه بواسطة وسائل الإرهاب والعنف ومستعينا بالجهات الرجعية والفاشية التي ولدت من جديد على الميدان الفرنسي بشكل قوي لتتمكن من طوي صفحة الجبهة الشعبية الفرنسية.

المبحث الثالث: انعكاسات مصير الجبهة الشعبية على الجزائريين

لقد تطورت الاتجاهات الوطنية فزادت قوتها وانقسمت إلى صفوف واتجاهات نتيجة للأحداث الكبيرة خلال الثلاثينيات وسقوط حكومة الجبهة الشعبية فرنسية. فعلى الرغم من الأوضاع المزرية التي صار يعيشها الجزائريون خلال تلك الفترة لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل شجعهم ذلك على تأسيسهم للأحزاب والمنظمات السياسية الجزائرية التي لم تبق مكتوفة الأيدي أمام ذلك الوضع القائم. بل عملت على تغييره بشتى الطرق والوسائل الممكنة.

لقد شكلت الأحداث المختلفة نقطة تحول كبيرة في صفوف فيدرالية النواب المسلمين. فقد بدأ بعضهم في التخلي عن فكرة الاندماج في المجتمع الفرنسي تدريجيا بعد التجارب العديدة والاختلافات مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية. منهم فرحات عباس الذي أعاد ترتيب أوراقه خصوصا بعد احتكاكه بالعلماء والحركة الوطنية. فقد لاحظ أن القاعدة الشعبية التي تتكون من المثقفين والفقراء والفلاحين هي الركيزة الأساسية للنضال السياسي. بل تأكد من ذلك من خلال ملاحظته لماذا استجابة الجماهير لخطاب مصالي الحاج فانفصل عن ابن جلول نهائيا في 1938. فأسس الاتحاد الشعبي الجزائري من أجل حقوق الإنسان والمواطنة يوم 28 جويلية 1938. وقام في نفس اليوم بنشر نداء في جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي يدعو خلاله كل المناضلين المسلمين للنهوض من أجل القضية الجزائرية. نقل فرحات عباس طموحات المنتخبين نحو العمل السياسي ورأى أن المهم وراء تأسيس الحزب هو التمثيل البرلماني لضمان الانتقال من مطلب الإدماج إلى مطلب المساواة بشكل حقيقي وفعلي والهدف من هذا هو التعبير عن طموحات الشعب بكل فئاته وأكد أن النجاح أساسه التكتل بين كل تلك الفئات. أما عن مبادئ الحزب وأهدافه تلخصت في: الحرية السياسية والمساواة، التعليم باللغة العربية، تكوين الشباب المسلم، حرية ممارسة الديانة وغيرها من المبادئ. لكنه أعطى الأهمية الأولى للمساواة التي كان يراها هي السلاح الذي يقضي على القوانين الاستثنائية التي أصدرها المستعمر الفرنسي للقضاء على الجزائريين وقهرهم. فقد كان فرحات عباس يرى أن بإلغاء ومحاربة هذه القوانين ستلغى كل المظاهر الإنسانية والتمييز العنصري. وهذا ما يتيح للجزائريين فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وخاصة السياسية.

لقد تغير الحال عن أيام الجبهة الشعبية السابقة. فقد اقتنع فرحات عباس بضرورة الاعتماد على الجماهير الشعبية وأن نجاح أي مشروع متعلق بالعمل الجماهيري. وطلب من كل الجزائريين أن

يشاركوه في أفكاره وأن يقوموا بالانضمام إلى حزب الاتحاد الشعبي الجزائري. فقد أكدت مصالي الحاج أن الانضمام إلى حزبه هو واجب كل الجزائريين الأحرار.

إن سمعة حزب الشعب الجزائري الذي أسسه مصالي الحاج عام 1937 سلبت منه أصوات الجماهير الشعبية. رغم تنصيبه لعدة فروع لحزبه منها 50 فرعا في قسنطينة، وأربعة فروع في وهران، و فرعان بالجزائر العاصمة إلا أن برنامج حزبه لم يجد استجابة شعبية وكان يقتصر على بعض أصدقاء فرحات عباس المتأثرين به كشخص أكثر من تأثرهم بالحزب.

كان الاتجاه الاستقلالي ممثل بنجم شمال إفريقيا الذي حل في جانفي 1937 من طرف حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية بسبب تهديده للوجود الفرنسي في الجزائر. لكن حزب نجم شمال إفريقيا حزب نشيط كعادته فعندما يحل يسارع في البحث عن تغطية جديدة مناسبة لاستعادة نشاطه. فطرح حزبهم تحت اسم "جمعية أحباب الأمة". عقد اجتماع بـــــ "نانتير" بباريس حضره حوالي 300 مشارك حيث تولد عنه تأسيس حزب الشعب الجزائري بتاريخ 11 مارس 1937. ولقد عمل هذا الحزب نفس المطالب التي قدمها نجم شمال إفريقيا في 20 جوان 1936 لوزارة الداخلية الفرنسية لكنها مطالب أكثر تطورا من المطالب القديمة.

الـخـاتـمـة

وفي ختام بحثنا المدروس تحت عنوان " الجزائريون في برنامج حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية (1936- 1938)" توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات أهمها:

- الجبهة الشعبية لم تكن وفية بوعدها تجاه المستعمرات في دعمها لهم بتحقيق الحرية والاستقلال وتجسيد مبدأ حق الشعور في تقرير مصيرها التي طرحتها أحزابها، بل ما فعلته عند وصولها للحكم حاولت حل الأحزاب الوطنية كحزب نجم شمال إفريقيا وقيامها بإصلاحات سياسية فاشلة هدفت منها ربط الجزائر بفرنسا للأبد وتجنيس النخبة الجزائر وفصلها عن الشعب.

- فشل مشروع بلوم-فيوليت يعتبر من الأسباب الغير مباشرة التي أدت إلى ثورة تحرير الجزائرية. وذلك من خلال خيبة أمل الجزائريين في الحكومة الفرنسية بقيامها بالإصلاحات التي وعدوا بها منذ البداية وهذا ما زاد في تكتل زعماء الحركة الوطنية وإجماعهم على مبدأ " ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة".

- بروز أهم حدث تاريخي سياسي جزائري والمتمثل في انعقاد المؤتمر الإسلامي الذي اعتبر اللبنة الأساسية الأولى لتوحيد زعماء الحركة الوطنية حيث طالبت الأمة الإسلامية الجزائرية فرنسا بحقوقها والمحافظة على شخصيتها ومقوماتها.

- الدور البارز للمؤتمر الإسلامي في خلق لغة حوار مع فرنسا لإيصال مطالب الجزائريين إلى باريس.

- الإصلاحات التي وضعتها الحكومة الفرنسية ما هي إلا إصلاحات ظاهرية إغرائية من أجل تحقيق غاياتها وإحكام قبضتها في الجزائر فهي مجرد حبر على ورق شأنها شأن المشاريع السابقة.

- اختلاف وجهات النظر لأحزاب الحركة الوطنية حول تشكيل الجبهة الشعبية بين مؤيد ورافض ومتحفظ.

- الدور الفعال لجمعية العلماء المسلمين في الدعوة إلى إصلاح حال الأمة وخدمة القضية الوطنية بالدفاع عن الهوية الوطنية الإسلامية ومحاربة سياسة الاندماج بفرنسا ورفض كل العادات التي تمس بتعاليم الدين الإسلامي.

- نمو الوعي الوطني للجزائريين من خلال تكتل زعماء الحركة الوطنية حول تحقيق أمال وغاية الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

الـملاحق

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

إضراب عمال مصنع رينو على جسر سيجين: [صورة صحافية] / وكالة موريس [gallica].

أسماء الواقفين من اليمين: محمد خير الدين، الطيب العقبي، السعيد الزاهري. أسماء الجالسين من اليمين: يحي حمودي، الامين العمودي، محمد البشير الإبراهيمي ، عبد الحميد بن باديس، مبارك الميلي، العربي التبسي، ابراهيم ابو اليقضان.

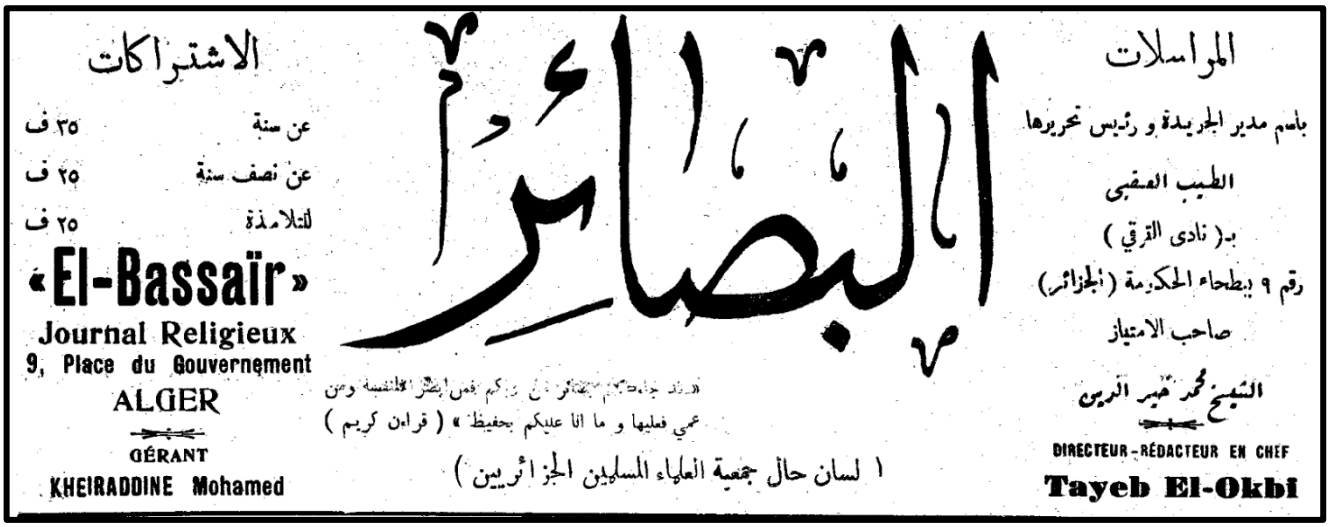

المراسلات

باسم مدير الجريدة و رئيس تحريرها

الطيب العقبى

بـ(نادى الترقي)

رقم ٩ بيطحاء الحكومة (الجزائر)

صاحب الامتياز

الشيخ محمد خير الدين

DIRECTEUR-RÉDACTEUR EN CHEF

Tayeb El-Okbi

البصائر

« ... عمي فعليها و ما انا عليكم بحفيظ » (قرآن كريم)

(لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

الاشتراكات

عن سنة ٣٥ ف

عن نصف سنة ٢٥ ف

للتلامذة ٢٥ ف

«El-Bassaïr»

Journal Religieux

9, Place du Gouvernement

ALGER

GÉRANT

KHEIRADDINE Mohamed

مجلة البصائر

مجلة الشهاب

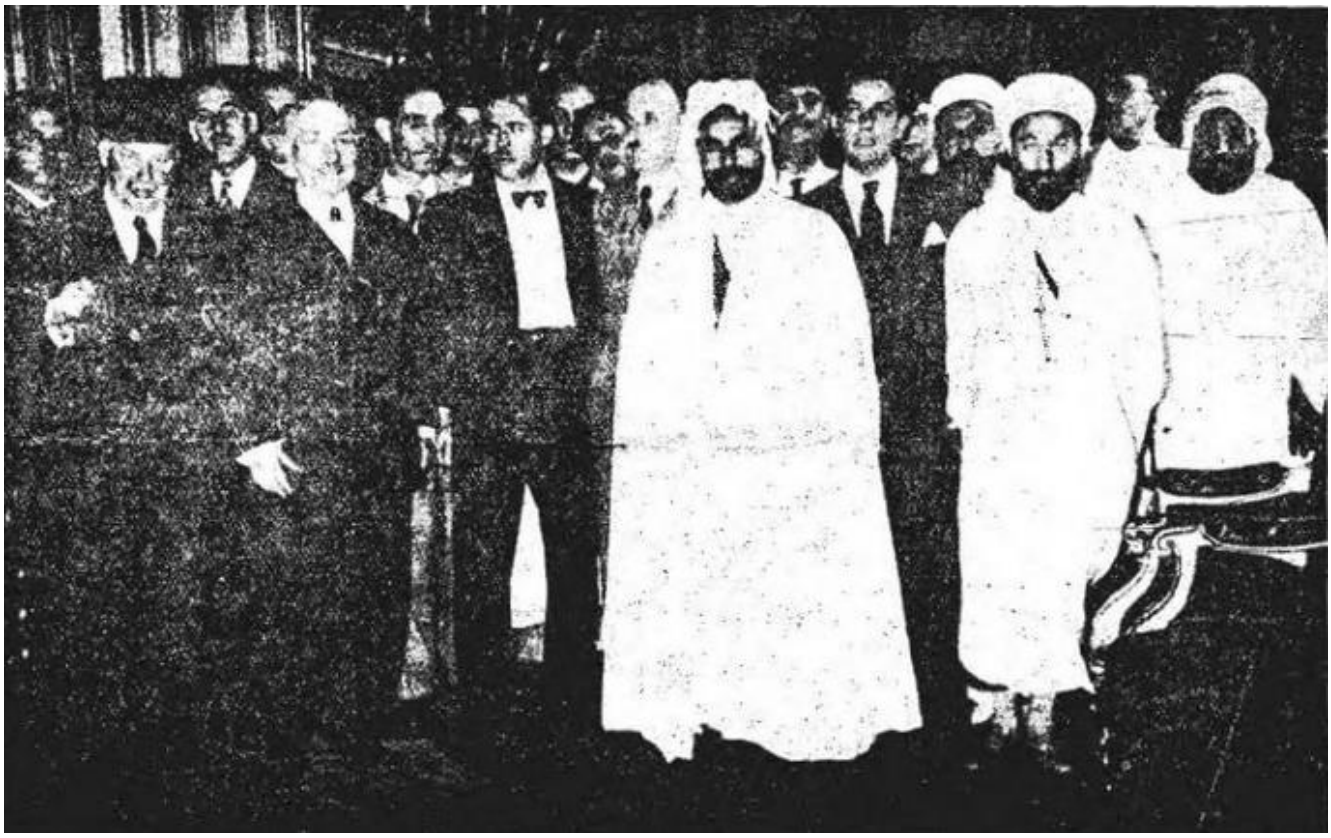

أعضاء وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس بمكتب موريس فيوليت.

قائمة المصادر و المراجع

كتب باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، جزء 3، طبعة 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، 1992.
2. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، د. ط.، مكتبة النهضة المصرية، 2001.
3. العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، د. ط.، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1939.
4. أندري برنيان و أندري بوشي و ايف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1975.
5. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، جزء 1، د. ط.، دار المعرفة، 2006.
6. جوان غليسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، لبنان، 1961.
7. رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط 4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
8. شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، الجزائر، طبعة 1، 2008.
9. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 1، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1984.
10. عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1945)، دار البعث، الجزائر، 1981.
11. عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائر ماضيه وحاضره 1830- 1985، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1962.
12. عبد الله منقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
13. عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، د. ط.، دار الملتقى للطباعة، الجزائر، 1996.

14. عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة للطباعة و النشر، لبنان، طبعة 1، 1983.

15. عمار بوحوش: التاريخ السياسي الجزائري من البداية ولغاية 1962، د. ط.، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

16. عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

17. فؤاد سعد زغلول: الجزائر في معركة التحرير، دار الكتب الشرقية للتوزيع، تونس، طبعة 1، 1984.

18. فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار، نق. أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

19. محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939، ترجمة محمد بن البار، ج 1، ط 1، دار الأمة الجزائرية، الجزائر، 2008.

20. محفوظ قداش: نجم الشمال الأفريقي (1926- 1937)، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية.

21. محفوظ قداش ومحمد قنانش: نجم شمال إفريقيا (1926- 1937) وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

22. مراد علي: الحركات الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1900- 1954، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

23. مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، تقديم: بسام العسلي، دار الشورى، لبنان، طبعة 1، 1972.

24. مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

25. نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما (دراسة علمية)، الطبعة الثانية، دار الأنوار للنشر والتوزيع، 2016.

26. يحيى بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1945)، د. ط.، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

27. يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، د. ط.، الجزائر، 1995.

كتب باللغة الأجنبية:

1. Édouard Bonnefous, Histoire politique de la Troisième République. 6, Vers la guerre, du Front populaire à la conférence de Munich (1936-1938), Presses Universitaire de France, Tome 6, 1965.
2. Jean-François Siriuelli, Dictionnaire de l'histoire de France, Edition Larousse, 2006.
3. Jean Grandmougin, Histoire vivante du front populaire 1934/1939, Edition Albin Michel, 1966.
4. Jean-Paul Brunet, Histoire du front populaire (1934 – 1938), Presse Universitaire de France,1ère édition, 1991.
5. René Andrieu et Jean Effel, En feuilletant l'histoire de France : du Front populaire à nos jours, Albin Michel, Paris, 1969.

الرسائل و المذكرات الجامعية:

1. أسعد لهلالي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.
2. حورية جيلالي: النشاط السياسي والحياة النيابية في مدينة مستغانم فترة ما بين الحربين العالميتين 1919 – 1939، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2018.
3. مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير الآداب، 1985.
4. مريم بن السعدي، فريد غمراني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، 2016.

5. وليد بوشو: عهد موريس فيوليت و كتابه "هل ستعيش الجزائر؟" (1925 / 1938)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2016.

المقالات:

1. أحمد بهاء عبد الرزاق: الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا 1935-1938، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، عدد 17، السنة التاسعة، جامعة الكوفة، 2010.

2. حمزة بوكوشة: الأمين العمودي، مجلة الثقافة، ع 6، جانفي 1972.

3. خليل خميس: الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، جامعة قاصدي مرباح، المجلة الجزائرية للتنمية، عدد 05 ديسمبر 2016.

4. خميسة مدور: مشروع بلوم-فيوليت، إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936 – 1938، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، عدد 2، رقم 4، 2016.

5. سبيحي عائشة، القوانين الكولونيالية واللغة العربية في الجزائر (قانون رينييه 1933، ميشال 1935 و شوطان 1938 نموذجا)، مجلة صوت القانون، عدد 7، رقم 3، 2021.

6. عبد العزيز راجعي : التطورات النقابية في الجزائر خلال سنوات الجبهة الشعبية 1936 – 1939، المصادر، عدد 16، رقم 1، 2017.

7. عبد الرزاق تومیات: الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية (1936- 1938) بين مطالب الجزائريون الملحة وتقلبات السياسة الاستعمارية الفرنسية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 14، عدد 01 جانفي 2022، 2022.

8. عمر جمال الدين دحماني: النشاط السياسي لنجم شمال أفريقيا وحزب الشعب الجزائري بمدينة تلمسان (1935- 1939)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، عدد 8، رقم 1، 2016.

9. محمد صلاح الهادي حقي، صورة الجزائر من خلال قانون الأهالي 1871: تكرار لتجربة رومانية فاشلة، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، عدد 5، رقم 2، 2011.

الجرائد:

1. مجلة البصائر، العدد 37، 2 أكتوبر 1936م.
2. مجلة الشهاب، مجلد 7، جزء 5، ماي 1931م.
3. مجلة الشهاب، مجلد 12، جزء 5، جويلية 1936.

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	1
الإهداء	2
قائمة المختصرات	4
المقـدمــة	5
الفصل الأول: قيام حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية	
المبحث الأول: حكومة الجبهة الشعبية وظروف تأسيسها	11
المبحث الثاني: إنتخابات 1936 و صعود الجبهة الشعبية للحكم	22
المبحث الثالث: مواقف الحركة الوطنية من قيام الجبهة الشعبية الفرنسية	28
الفصل الثاني: الجبهة الشعبية و القضايا الوطنية الجزائرية	
المبحث الأول: قضايا الجزائر في برنامج حكومة الجبهة الشعبية	36
المبحث الثاني: عرض مشروع بلوم-فيوليت ومحتواه	40
المبحث الثالث: مصير مشروع بلوم- فيوليت وردود الأفعال حوله	42
الفصل الثالث: الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية	
المبحث الأول: الجزائريون والمؤتمر الإسلامي	48
المبحث الثاني: مصير حكومة الجبهة الشعبية	60
المبحث الثالث: انعكاسات مصير الجبهة الشعبية على الجزائريين	62
الــخـاتـمـة	64
الملاحق	66
قائمة المصادر و المراجع	70
الفهرس	76
الملخص	78

الملخص

الملخص:

تعتبر فترة الثلاثينيات من القرن العشرين فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث، حيث عرفت تحول في مسار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ونمو في النشاط السياسي للحركة الوطنية من خلال التطور في أساليب المقاومة ضد الاستعمار. برز خلال هاته الفترة عدة أحزاب وجمعيات أحدثت تحولات في المجتمع الجزائري. كان للأحداث المتعاقبة التي شهدتها كل من فرنسا و الجزائر في هاته الفترة الدور البارز في تجديد الأمل للجزائريين، خاصة مع فوز حكومة الجبهة الشعبية في الانتخابات عام 1936 وظهور بعض المشاريع الإصلاحية في الجزائر من بينها إعادة إحياء مشروع بلوم-فيوليت الذي نادى بتغيير وإصلاح أوضاع الجزائريين. حاول الجزائريون الحوار مع الحكومة الجديدة بتبليغ مطالبهم إلى السلطات في باريس عن طريق ممثليهم في المؤتمر الإسلامي الذي أنعقد بالجزائر العاصمة في السابع من جوان 1936 قصد تحسين واقعهم السيئ. لكن، سرعان ما تلاشت أماني وآمال الجزائريين في هذه الحكومة التي كانت تهدف إلى الاحتفاظ بالجزائر فرنسية.

الكلمات المفتاحية: حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، النشاط السياسي، مشروع بلوم-فيوليت، المؤتمر الإسلامي.

Abstract :

The 1930s are considered a crucial period in the modern history of Algeria, as it witnessed a shift in the trajectory of the struggle against French colonization and an increase in political activity within the nationalist movement through the development of resistance methods against colonialism. Several parties and associations emerged during this period, bringing about transformations in Algerian society. The successive events that occurred in both France and Algeria during this time played a prominent role in renewing hope for Algerians, especially with the victory of the Popular Front government in the 1936 elections and the emergence of some reformist projects in Algeria, including the revival of the Blum-Violet project, which called for changing and reforming the conditions of Algerians. Algerians attempted to engage in dialogue with the new government by conveying their demands to the authorities in Paris through their representatives at the Islamic Conference held in Algiers on June 7, 1936, in order to improve their dire situation. However, the hopes and aspirations of Algerians in this government, which aimed to maintain Algeria as French, quickly faded away.

Keywords: The government of the French Popular Front, Political activity, The Blum-Violette project, The Islamic conference.

Résumé :

La période des années 1930 du XXe siècle est considérée comme une période décisive dans l'histoire moderne de l'Algérie, marquée par un tournant dans la lutte contre la colonisation française et une croissance de l'activité politique du mouvement national à travers l'évolution des méthodes de résistance à la colonisation. Plusieurs partis politiques et associations ont émergé au cours de cette période, entraînant des transformations dans la société algérienne. Les événements successifs survenus en France et en Algérie ont joué un rôle important dans le renouveau de l'espoir pour les Algériens, notamment avec la victoire du gouvernement du Front Populaire aux élections de 1936 et l'émergence de certains projets réformistes en Algérie, dont le projet Blum-Violet qui appelait au changement et à la réforme des conditions des Algériens. Les Algériens ont tenté d'engager un dialogue avec le nouveau gouvernement en transmettant leurs revendications aux autorités à Paris par le biais de leurs représentants lors de la Conférence islamique qui s'est tenue à Alger le 7 juin 1936, dans le but d'améliorer leur situation précaire. Cependant, les espoirs des Algériens dans ce gouvernement qui visait à maintenir l'Algérie française ont rapidement été anéantis.

Mots clés : Gouvernement du Front Populaire français, activisme politique, projet Blum-Viollette, Conférence islamique.